جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وقسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان: علوم اقتصادية

الشعبة : العلوم الإقتصادية

التخصص:مالية وبنوك

بعنوان:

إدارة المخاطر الائتمانية و تأثيرها في الحد من القروض المتعثرة

دراسة تطبيقية لبنك الخارجي الجزائري – وكالة تقرت–

من إعداد الطالبة: بن نونة أسماء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :..22./.../05../..2016.

أمام اللجنة المكونة من السادة

الدكتور/ بن مالك حسان.....– جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتور/ موساوي عمر .....– جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا و مقررا

الدكتور/ خميس خليل..... .....– جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

الإهداء

هدي هذا العمل المتواضع إلى من ألهمني طيفهماورافقني طيلة حياتي إلى من لهما الفضل

فيإكتساب كل حرف تعلمته إلى أغلى ما أملك في الوجود إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وقدرني لى إرضائهما ، إلى من أرى السعادة بأهينهم وأرتاح وأنا بينهم إخواني و هدي هدا العمل إلى

جدتي وجدي أطال الله في عمرهما ، وكما لا ننسى جدي

وجدتي رحمها الله وجعلهما من أصحاب الجنة ، وإلى كل خالاتي وأخوالي و وعماتي

وأعماميوأبناءهم كل واحد بإسمه، إلى صديقات عمري وإلى من جمعني بهم

لقدر عشت معهم أيام لاتنسى وكذلك لاننسى كل الشكر و التقدير والإحترام

لمسؤول لإيوه طال الله في عمره: عمارإلى زميلاتي التي رفقتاني طيلة المشوار

الدراسي إلى كل الأهل و الأقارب إلى من رافقني في الدرب الجامعي

، الأصدقاء والزملاءدفعة ماستر 2016 إلى من بذلو

ا صارى جهدهم لإيطال أمانتهم العلمية، أساتذتي

الأفاضل إلى كل من ساعد على إنجاز هذا

العمل المتواضع إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

أسماء

الشكر

قال الله تعالى

فآذكروني أذكركم و الشكر و الي ولا تكفرون.....

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الإدارة و الصبر و المثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع

و اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقدير الامتنان ، نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير و الاحترام للأستاذ

المشرف "عمر موساوي "على توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الإشرافية

وشكر خاص لأوليائنا على تربيتنا ، وتأديبنا، وتعليمنا، راجين من الله عز وجل أن يحفظهم جميعهم وأن يجعلهم قرة عين لنا.

إلى كل موظفي البنك الخارجي الجزائري بتقرت وأخص بالذكر "نجيب"وإلى كل أعظاءالبنك

وإلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بالنصح و التوجيه

كما نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب أو من بعيد ، وكل من كان له الفضل علينا .

ملخص البحث:

تهدف هده الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان و الحد من تعثر القروض المصرفية ، ومدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات في البنوك الجزائرية، ترتكز اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفية ،ثم نستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية ، وأهميتها بالنسبة للبنوك وأخيرا قيامنا بإستخذام الاستبيان الذي شمل مجموعة من المهنيين و الموظفين في البنوك الجزائرية .

كلمات المفتاح: المخاطر الإئتمانية ، الديون المتعثرة، معايير منح الإئتمان ، معالجة القروض المتعثرة ، التحليل المالي ، لجة بازل ، مناهج قياس مخاطر الائتمان

Résumé :

Cette étude vise à identifier la contribution des outils d'analyse financière la contion des outils d'analyse financière et de crédit pour évaluer le risque du crédit et réduire le défaut desprêts bancaires, ainsique lapossibilité d'appliquer ces Outils dans les banques algériennes.

Base sur la façon de gérer le risque de crédit des banques,puis on passe en passe en revue le rôle essentiel de la gestion du risque de crédit et Sonimportance pour les banques ; et enfin ; on étudie des réponde Sur le questionnaire destiné aux banquiers.

Les mots clés:

risque de crédit, Les créances irrécouvrables, les normes de L'octroi de crédit, Traitement des prêts non-performants, l'analyse financière, Le Comité de Bâle, Les méthodes de mesure du risque de crédit

قائمة المحتويات :

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
إهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجدول	IV
قائمة الأشكال البيانية	V
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية إدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها من القروض المتعثرة	
المبحث الأول: :الأدبيات النظرية	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع	19
الفصل الثاني: لادارة المخاطر الائتمانية و القروض المتعثرة في البنك الخارجي الجزائري	
المبحث الاول: منهجية الدراسة و الادوات المستخدمة	26
المبحث الثاني: تحليل و تفسير و مناقشة نتائج الدراسة	24
خاتمة	29
قائمة المصادر والمراجع	37
الملاحق	48
الفهرس	51

قائمة الجداول :

القائمة	العنوان	الصفحة
(1-1)	النسب المالية المقترحة لتحليل المركز المالي	07
(1-2)	ألفا كرونباخ	27
(2-2)	صور المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك العاملة في الجزائر	29
(2-4)	مصادر معلومات المحلل الائتماني عن المؤسسة طالب القرض العميل	30
(2-5)	ماهي درجة الثقة في القوائم المالية	31
(2-6)	هل تأخذون المعلومات المالية في القوائم المالية كماهي أو تقومون من التحقق من صحتها	31
(2-7)	درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني	32
(2-8)	النسب التي يعتمدون عليها في إجراء عملية التحليل المالي	32
(2-9)	في حال طلبكم لمعلومات مالية ماسبب ذلك	33
(2-10)	الجنس	33
(2-11)	الشهادة (المؤهل)	34
(2-12)	الوظيفة	34
(2-13)	الخبرة العلمية	34
(2-14)	جنسية البنك	35
(2-15)	المكان (الولاية)	35
(2-17)	الإجراءات التي يأخذها البنك بعد وقوع حالة التعثر	36
(2-20)	تتمثل العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب الثقة في القوائم المالية	38
(2-21)	تتمثل العلاقة بين درجة الإعتماذ على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب التحقق من المعلومات المالية	39

قائمة الاشكال :

الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	09
(1-2)	يوضح أسباب تعثر القروض	13
(1-3)	يوضح مراحل تعثر القروض	15
(1-4)	يوضح معالجة القروض المتعثرة	17
(2-2)	صور المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك العاملة في الجزائر	29
(2-4)	مصادر معلومات المحلل الائتماني عن المؤسسة طالب القرض العميل	30
(2-5)	درجة الثقة في القوائم المالية	31
(2-6)	هل تأخذون المعلومات المالية في القوائم المالية كماهي أو تقومون من التحقق من صحتها	31
(2-7)	درجة الإعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار	32
(2-8)	النسب التي يعتمدون عليها في إجراء عملية التحليل المالي	32
(2-9)	في حال طلبكم المعلومات مالية ماسبب ذلك	33
(2-10)	الجنس	33
(2-11)	الشهادة (المؤهل)	34
(2-13)	الخبرة العلمية	34
(2-16)	أسباب تعثر القروض	35
(2-17)	الإجراءات التي يأخذها البنك بعد وقوع حالة التعثر	36
(2-18)	الطرق المقدمة المساعدة المقترض المتعثر الذي يرغب في السداد	37
(2-19)	الإجراءات المتخذة في حالة المقترض المتعثر الذي لايرغب في السداد	37

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان
الملحق رقم 01	درجة الإعتماد على العناصر عند إتخاذ القرار الإئتماني
الملحق رقم 02	جدول أسباب التعثر
الملحق رقم 03	جدول الطرق المقدمة المساعدة المقترض المتعثر الذي يرغب في السداد
الملحق رقم04	جدول الإجراءات المتخذة في حالة المقترض المتعثر الذي لا يرغب في السداد
الملحق رقم 05	الإستبيان
الملحق رقم 06	العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في لتخاد القرار الائتماني حسب الثقة في القوائم المالية
الملحق رقم 07	العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في لتخاد القرار الائتماني حسب المعلومات المالية

المقدمة

توطئة:

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم المصرفيون على المستوى العالمي، وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998 ، والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي وقد أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارة بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تشكل مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر و إلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية.

و نتيجة لتزايد الأزمات المصرفية و التي من أبرز أسباب الضعف الواضح في إدارة و ضبط المخاطر الائتمانية إلى جانب مخاطر أخرى، و في هذا الإطار جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية بالإضافة لاتفاق بازل حول كفاية رأس المال1988 النصف الثاني من التسعينات، والتي في معظمها تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية، وأسس ومحاور الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة، وقد ركزت اللجنة على مخاطر الائتمان، والذي يعتبر من أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف، ولذلك فإن نجاحها في الاحتفاظ بموجودات جيدة يعتمد أساسا على مدى نجاحها في تحجيم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية

تعتبر ظاهرة الديون المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع المصرفي في كافة دول العالم لما لتلك الظاهرة من تأثيرات كبيرة على البنوك بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام ، وحيث أن القطاع المصرفي الجزائري يعاني من مشكلة الديون المتعثرة في ظل ظروف تختلف عن بقية ظروف دول العالم متمثلة في الظروف السياسية السائدة و التحولات الاقتصادية وبرامج الإصلاحات الهيكلية ،كل ذلك زاد من ظاهرة تعثر القروض في المصارف الجزائرية وتأكيدا لما سبق و استنادا إلى الدراسة التطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، تبين أن من أهم أسباب التعثر سياسة الدولة في منح القروض ، وعدم أهلية المقترض ، وفشل المشروع الممول.

لذلك فإن الهدف من الدراسة التعرف على كيفية إدارة القروض المتعثرة ، وأهم أسباب المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري ، و أهم الإجراءات لمعالجة هدا التعثر

الإشكالية :**إلى مامدى يمكن تسيير و إدارة المخاطر الائتمانية أن تحد من وقوع البنوك التجارية في حالات التعثر؟**

ب .الأسئلة الفرعية

- ✓ ما المقصود بالمخاطر الإئتمانية ؟
- ✓ ماهي العوامل المتخذة في إتخاذ القرار الإئتماني؟
- ✓ هل القروض المتعثرة هي ظاهرة متنامية فيالبنوك التجارية؟

ج .**الفرضيات** : للإجابة على هذه الإشكاليات ننطلق من الفرضيات التالية

- ✓ المخاطر الإئتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج فيها خسارة مالية؛

- ✓ العوامل المؤثرة في القرار الإئتمانية يرتبط بعضها بالعميل و البعض يرتبط بالبنك و البعض الأخر يرتبط بالتسهيل الإئتماني نفسه؛
- ✓ مشكلة القروض المتعثرة لا يمثل ظاهرة واسعة الإنتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية.

ث. مبررات اختيار الموضوع:

هناك دوافع عديدة لإختيارهذا الموضوع أهمها:

- حيث كان ميولنا هنا للموضوع خاص بالحد من القروض المتعثرة من خلال إدارة المخاطر الإئتمانية .
- طلب المزيد من مكتسبات غير القابلية أي الجديدة في هذا الميذان .
- . المساهمة في المكتبة الجامعية و مكاتب أخرى للمساعدة في المواضيع المتعلقة الموضوع المدروس.

ج.أهداف الدراسة وأهمية البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة الى:

- ـمعرفة أدوات التسيير وقدرته في البنوك.
- التعرف على الخطر الذي من خلاله يتعثر بالتمويل القرض.
- قيام بتحديد إجراءات الملزمة لهذا الخطر.
- يتأثر المخاطر ائتمانية على البنوك من عدة جوانب وخاصة من جهة القروض كل مايتعلق بيه وبتعثره

تكمن أهمية دراسة بحثنا هذا في كونه محاولة الرفع الستار عن ظاهرة إدارة الخطر الإئتماني من حيث تعثره في تمويل القرض التي تقوم العملية بتهديد النشاط البنوك ووقوعه في الخطر ' و لهذايجب تجنب هذا الخطر قصد تعظيم الأرباح و لهذا وضع طرق الوقائية و العلاجية لهذه الظاهرة

ح. مجال وحدود البحث:

حدود المكانية: تناول هذا البحث الدراسة في البنك الخارجي الجزائري بوكالة تقرت

حدود الزمانية : إعتمدنا في هذا البحث على دراسة إستبيانية وإستطلاعية حول آراء الموظفين في البنك حول الموضوع وقد إستغرقت مدة الدراسة من 18أفريل إلى 30أفريل 2016.

خ. منهج البحث والأدوات المستخدمة

نحاول إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري من تعريفات ..إلخ ' أما المنهج دراسة إستبيانيه في الدراسة التطبيقية.

د. صعوبة البحث:

- عدم تجاوب بعض العاملين في البنك في الإجابة
- قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث
- قلة المراجع المتعلقة بالدراسة الموضوع

ذ. هيكل البحث :

ينقسم البحث الى فصلين أحدهما نظري والأخر تطبيقي،كمايلي الفصل الأول والذي يحمل عنوان الجانب النظري تم تقسيمه لمبحثين .

المبحث الأول كان بعنوان الأدبيات النظرية والذي تناول مفاهيم حول مخاطر الإئتمانية وكيفية قياسها.

أما المبحث الثاني كان بعنوان الدراسات السابقة للموضوع ، تم تطرق فيه للدراسات السابقة التي تتمحور درستها حول موضوع بحثنا .

الفصل الثاني كان بعنوان لإدارة مخاطر الإئتمان والقروض المتعثرة ثم تخصيصه لدراسة إستبيانية فقسما الى مبحثين المبحث الأول منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة ، أما المبحث الثاني كان تحت عنوان تحليل ومناقشة نتائج الدراسة والإختيار الفرضيات وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم إستعراضماتوصلنا له من نتائج وتوصيات وأفاق الدراسة .

الفصل الأول: ماهية إدارة المخاطر الإئتمانية و تأثيرها على القروض المتعثرة

تمهيد:

أغلب البنوك تتمثل في منح الإئتمان والتي تحقق من خلالها فوائد وعوائد كثيرة ، فهي تعمل على تنويعها وتحديدها وهذا حتى تتمكن من الإستجابة لمتطلبات كل زبائنها التي تختلف بإختلاف رغابتهم ونشاطاتهم .

وتعتبر البنك تلك المؤسسة التي تقوم بمهامها المعتادة المتمثلة في جمع الأموال من الجمهور أو من عامة الناس وذلك في شكل ودائع أو في شكل آخر والتي تقوم بتوظيفها لحسابهم عن طريق قيامها بعمليات الخصم أو بعمليات القرض أو بعمليات المالية.

وعليه فإن البنك من خلال قيامه بهذه العمليات فإنه يتعرض للعديد من مخاطر التي أصبح لها تأثير على عمليته المصرفية ومن خلال هنا فإنها تعمل جاهدة على تطوير عملياتها من خلال إتخاذ القرار السليم في منح الإئتمان من حيث إدارتها في دراسته الإئتمان قبل منحه .

وبناءا على ماسبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المخاطر الإئتمانية والحد من الوقوع في القروض المتعثرة مع التركيز على الخطر الأكثر تعرضا للبنوك وفي الأخير فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر الإئتمانية وتأثيرها من القروض المتعثرة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

تتعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها العديد من المخاطر و التي تؤثر على أدائها ونشاطها ، لذلك سوف نحاول التعرض لها في هذا المبحث من خلال أننا نتعرض في المطلب الأول إلى أساسيات المخاطر الإئتمانية وفي المطلب الثاني نتعرض فيه ماهية القروض المتعثرة اما المطلب الثالث أليات و أساليب معالجة القروض المتعثرة .

المطلب الأول:أساسيات المخاطر الائتمانية

تعتبر المخاطر البنكية من المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة العمليات التي يقوم بها ، وعليه فالبنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض ، فلا يمكن منح قروض دون وجود مخاطر ولو ضئيلة .

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية

1- هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده الى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني؛[1]

2- مخطر الائتمان يعني عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه؛[2]

3- يعرف كذلك بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها ؛[3]

4- ويعتبر كذلك هذا النوع من مخاطر الائتمان بأنه "خطر ضياع رأس المال "وقد يؤدي خطر الائتمانإلى خطر الأمثال للشريعة.[4]

الفرع الثاني: صور المخاطر الائتمانية

إن الخطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي حيث يترتب على ذلك أثار سلبية على البنك وسمعته.

1- المخاطر المتعلقة بالعميل: ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان؛

---

[1]-إيمان أنجروا، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي السوري)**، "مذكرة ماجستير ، جامعة شرين ، سوريا ، 2006-2007،01؛

[2]-زاوي سعيدة ، **أدوات التحليل المالي ودورها في تقيم مخاطر الإنتمان المصرفي**، دراسة إستبيانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة ، سنة 2013/2012 ، ص 167؛

[3]-د/بلعزوز بن علي ، **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية** ، مجلة الباحث ، عدد 2009/7 ،2010 ، جامعة الشلف،ص334؛

[4]-طهراوي أسماء، وبن حبيب عبد الرزاق ، **إدارةالمخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل** ، دراسات إقتصادية إسلامية ، المجلد 19 العدد1، ص62.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل : إذ ترتبط هده المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل بحيث أن لكل قطاع درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع ؛

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطية بالائتمان المطلوب و الضمانات المقدمة و التطورات المستقبلية المتوقعة و المرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل؛

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعيةوغيرها ؛

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان على متابعة العميل و الائتمان الممنوح له؛

6- المخاطر المتصلة بالغير : ترتبط هذه المخاطر بأحداث أو أمور خارجة عن إرادة كل من العميل طالب الإئتمان والبنك كإفلاس أحد العملاء المهمين للبنك .[1]

الفرع الثالث: معايير منح الإئتمان و العوامل المؤثرة في القرار الإئتماني

1-معايير منح الإئتمان :

يعتمد البنك في منح الإئتمان عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينها:

1-1- شخصية العميل : تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرارالإئتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ولهذايجد أن أهم مسعى لإدارة الإئتمان عند إجراء التحليل الإئتماني هو تحديدات شخصية العميل بدقة وفي هذه الحالة يمكننا معرفة الشخص من خلال الخصائص التي تظهر رغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده وكذلك يمكن التعرف على شخصيته من خلال إنتظامه في سداد ديونه ومستحقاته.[2]

1-2- رأس المال:يعتبر رأس المال العميل أحد أهم أسس القرار الإئتماني ولهذا فإن إدارة الإئتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها ، ويقصد برأس مال العميل مقدار مايملكه من ثروة أو مايملكه من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة وهنا يعني رأس المال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة حيث يلاحظ أن التركيز على الملكية لذلك فإن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الإئتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية حيث أن رأس المال العميل يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الإئتمان عند فشل في تسديد إلتزاماتها ، أما عن أهمية رأس المال كأحد عناصر أو معايير منح الإئتمان حيث وجد أنها تؤثر في قدرته على سداد الإئتمان ولذلك يعتبر رأس المال

[1]-حابس إيمان ، **دور التحليل المالي في منح القروض** ، دراسة حالية البنك الوطني الجزائري ، إستكمال مذكرة ماستر ، سنة2011،ص 28و29؛

[2]-د/حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الإئتمان المصرفي و التحليل الإئتمان** ،ط2002، النشر والتوزيع الوراق عمان ، أردن ، ص 147،146،143.

عنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الإئتمانيةبإعتباره يمثل قوة العميل المالية ويعتبر كذلك الضمان الإضافي في حالة الفشل العميل في السداد.[1]

1-3- القدرة : وتعني مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفعالية بما في ذلك مؤهلاته وخبراته بما يعكس سداد الأقساط أو الدين في الوقت المحدد هذا من جهة ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الإقتراض لا يجب أن يكون قاصرا أو غير مؤهل قانونيا للتوقيع ، وفي حالة الشركات ينبغي على مسؤول الإئتمانالتأكد من الشركاء المتضامنين هل قاموا فعلا بالتوقيع وبكامل عددهم أم لا....الخ.[2]

1-4- الضمانات: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد يطلبها البنك من القترض لتعزيز الثقة ولضمان إسترجاع حقه (قيمة الإئتمان) في حالةتوقف العميل عند السداد وينبغي أن تتوفر في الضمانات صفات محددة مثل: التسجيل ، سهولة التصريف ، البيع ،إمكانية التخزين ...إلخ و الضمان الأفضل للبنك وهو ذلك الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة ولذلك يجب أن يراعي عند تحديد الضمان مايلي:

*تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الإئتمان .

*درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنكبحيث يمكن إستخدامها لسداد قيمة الإئتمان عند عجز العميل عم السداد.

*ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.

*كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الإئتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع .

1-5- الظروف المحيطة: يتأثر منح الإئتمان بالتقلبات الإقتصاديةوالإجتماعية لذلك وجب على محللالإئتمان في دراسة الأحوال الإقتصادية و الماليةالمستقبليةومدى تأثيرها على الأوضاع وكذا ظروف المنافس في السوق من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات .

يطلق على كل من الشخصية والقدرة ورأس المال و الضمانات والظروف الإقتصادية بنظام Sofcreditsأونظام:(fivecS;capacity ;collateral ;conditions character ;capital)[3]

2-العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الإئتماني:

هناك مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل التي تؤثر في إتخاذ القرار الإئتماني في أي بنك من البنوك وحيث ترتبط بالعميل والبنك والتسهيل الممنوح :

[1]-د/حمزة محمود الزبيدي،**إدارةالإئتمان المصرفي و التحليل الإئتماني**، الطبعة لأولى ، النشر و التوزيع الوراق عمان ، 2002 ص146؛

[2]-عبد المعطي رضي ارشيد ، محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الإئتمان** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ، سنة 1999 ،ص217؛

[3]-حابس إيمان ، نفس المرجع السابق ،24.

أولا: العوامل الخاصة بالعميل: ترتبط هذه العوامل جميعها بهدف واحد هو العميل قياس مدى المخاطر الإئتمانية التي تكشفها عملية إستمرار منح الإئتمان لهذا العميل المتعثر ومن أهم هذه العوامل:

1- الشخصية : حيث يتعلق هذا العنصر يرغبه المقترض القوية في سداد الدين حتى في حالة الأزمات أو في أوقات الكساد ، حيث كلما كان العميل يتمتع بشخصية أمنية ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية ملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كلما كان قادر على إقناع البنك بمنحه الإئتمان المطلوب ، حيث تلخيص أهم مصادر الحصول على المعلومات عن طالبي القروض فيمايلي:

1-1- إجراء مقابلة مع طلب الإئتمان: يمكن من خلال المقابلة معرفة بسب طلب القرض ومطابقتها مع سياسة البنك والقواعد المنظمة للإئتمان المصرفي ويحكم على سمعة العميل ، وصدق المعلومات وجمع المعلومات عن ماضي المنظمة وتطورها والمركز التنافسي لها، و إداراتها وخططها المستقبلية [1]

1-2- مصادر داخلية : يضم هذا العنصر أقسام البنك الداخلية هذا في حالة كون طالب القرض عميل قديم للبنك حيث تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالإتصال بالأقسام الأخرى للبنك حتى تحصل على معلومات تخص العميل وتعاملاته .[2]

1-3- المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات : حيث تعمل المصارف على تبادل المعلومات عن عملاء فيما بينها عن طريق البنك المركزي والبنوك الأخرى، خاصة عن العملاء الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك كما تلجأ المصارف التجارية إلى البنك المركزي حتى تستفسر عن العميل أكثر.[3]

حيث يجب أن يتمتع العميل سواء كان فرد عادي أو شخصية معنوية بالكفاية والقدرة الفنية والإدارية ، وحيث يتحقق البنك من قدرة العميل على ممارسة النشاط الذي يقوم به بنجاح من خلال ثلاث عناصر هي الخبرة الماضية ، الأعمال التي يمارسوها ، الإتجاهات العميل في المستقبل .[4]

2- رأس المال : رأس المال المقدم من الملاك بالإضافة الى الإحتياطات و الأرباح المحتجزة وحجمه يعد مقياسا لمثانة المركز المالي والمحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك ، فحجم ونوعية هذه الأصول التي تمتلكها الشركة وهذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك ، حيث يكون التركيز على تحليل نسب المديونية .[5]

والجدول التالي يبين مدى إمكانية تغطية الأعباء من الأرباح المتولدة وأيضا قدرتها على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل .

---

[1]-عبد الغفار حنفي، عبد السلام ، أبو قحف ، **الإدارة الحديثة في المصارف التجارية** ، الدار الجامعية ، مصر 2004، ص 167؛

[2]-عبد الغفار حنفي، عبد السلام ، (نفس المرجع)،ص 172؛

[3]-عبد المعطي عبد الحميد، **العولمة والإقتصاديات المصارف**، نفس المرجع السابق، ص219؛

[4]-هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، دراسة حالة الجزائر، ماجستير ، جامعة الجزائر03، 2012،ص 26؛

[5]-محسن أحمد الخضيري،**الإئتمان المصرفي** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، سنة 1987،ص169.

الجدولرقم (1-1): النسب المالية المقترحة لتحليل المركز المالي

مجال التحليل	النسبة المالية المقترحة	بسط النسبة	مقام النسبة
السيولة	نسبة التداول	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة
	نسبة السيولة	أصول متداولة مخزون	الخصوم المتدوالة
	سيولة الذمم	صافي الذمم *360	صافي المبيعات الأجلة
	سيولة مخزون تام	رصيد المخزون *360	تكلفة البضاعة المباعة
الربحية	مدل العائد من الأصول	الربح قبل الفوائد الضريبة	مجموع الأصول
	حافة صافي الربح	صافي الربح بعدا لضريبة	المبيعات
	معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة	حقوق الملكية
الإقراض	نسبة الإقراض	مجموع الأموال المقترضة	مجموع الأصول
	نسبة القروض	مجموع الأموال المقترضة	حقوق الملكية
التغطية	معدل تغطية الفوائد	صافي الربح قبل الفوائد	الفوائد
	معدل تغطية أعباء ثابتة	صافي الربح قبل الضريبة أعباء ثابتة	الأعباء الثابتة

المصدر: منير إبراهيمي هندي ، مرجع سابق ص155.

وتحليل لهذه النسب يهتم البنك بنسبة الربحية وذلك لأنها تقيس قدرة المؤسسة على توليد أرباح من المبيعات و الأصول المتاحة في طلب قروض طويل الأجل أما نسبة لنسب الإقتراض فتمثل مدى إعتماد المؤسسة على الأموال المقترضة ، لتمويل الإستثمارات وحيث أخيرا توضع هذه النسب التغطية الأرباح الناتجة سداد الفوائد و الأقساط القرض.[1]

3- الضمانات : الضمانات هي نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد حيث يرى البنك ضرورة الحصول على ضمان ليريح نفس القلق الذي قد ينجم عن تغيير المقترض في هذه الحالة يجب على البنك التأكدمن توافر الشروط الإئتمانية في الضمانات المادية التي يقدمها العميل من حيث ملكية لها، ومن حيث عدم رهنها لغير البنك ومن حيث قيمتها ومن حيث سهولة بيعها وتصريفها ومن حيث عدم قابليتها للتلف أو للتقلب في القيمة.[2]

4- الظروف الإقتصادية: تعني الظروف البيئة التي يعمل بها الفرد و المنشأة المقترضة وهي تشمل كل ما ينتمي إليه الفردا و المنشأة و التغيرات في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب عن السلع وظروف التوزيع. حيثتؤثر الظروف الإقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد إلتزاماته و التي قد تكون غير مواتية إذا كان القرض طويل الأجل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب دراسة أثر البيئة السياسية القانونية التي تعمل المنشأة في إطارها ومعرفة القدرةالمنشأة على التكيف مع المتغيرات التي تحدث في السوق .[3]

[1]-منير إبراهيمي هندي، **أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، سنة1999،ص217؛

[2]-هبال عادل،نفس المرجع السابق ، ص 28؛

[3]-هبال عادل، نفس المرجع السابق ،ص 28.

ثانيا: العوامل الخاصة بالبنك : يمكن أن نذكر مايلي:

1– درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا متمثلة في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجته حاليا أو مقدار المالي وشكله في أصول البنك ومدى قابليتها للتسهيل بسرعة ؛

2–الإستراتيجية المصرفية التي يتبعها البنك في إدارة عملياته المصرفية وغير المصرفية ومدى توافقها أو عدم توافقها مع إستراتيجية المصارف المنافسة؛

3– حصة البنك ومكانته في السوق المصرفي ، وهل هناك ما يهدد هذه الحصة أو أن البنك مسيطر تماما على هذه الحصة؛

4–إمكانيات البنك المادية والبشرية والإدارية و التكنولوجية الحالية ويستهدف البنك الوصول اليه في المستقبل واحتياطاته المالية وتكلفة مباشرة النشاط المصرفي التي يتحملها البنك ، ومقدار متطلبات التجهيزات الإلكترونية الحديثة ؛

5– توازن أهداف البنك حيث أن كل بنك يحاول دائما إيجاد الملائة و الموازنة بين كل من السيولة ، الربحية، الضمان ، تعليمات البنك المركزي، حيث أن البنك لايستطيع أن يركز على الربحية مع إهمال السيولة لأن في ذلك مواجهة المخاطر في نفاذ السيولة النقدية .[1]

ثالثا: عوامل خاصة بالتسهيل نفسه : يمكن تلخيصها في مايلي:

أ– مبلغ القرض: يجب أن يتناسب حجم القروض المطلوب معجم نشاط العميل التجاري ؛[2]

ب– الغرض من القروض: حيث يجب معرفة الغرض من التسهيل بشكل تفصيلي وأن يحدد المجال الذي وسوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حتى يمكن إتخاذ أي قرار بشأنه والحكم على مدى مناسبة منح هذا التسهيل من عدمه؛

ث– مدة القروض: كلما طالت المدةالممنوح لها القرض ،كلما إزدادت المخاطر التي تتعرض لها الأموال الموظفة إذكلما كانت عمليات الإئتمان قصيرة الأجل و شبكة الحلول كانت التقديرات المتعلقة بها أقرب إلى الصواب مما لو كانت بعيدة الأجل ؛

ج– نوع القرض المطلوب: يجب تحديد نوع التسهيل المطلوب ، وهل يتواقف مع السياسة العامة للإقراض للبنك أم يتعارض معها ، وهل يتناسب فعلا مع الغرض أو النشاط الذي سيقوم بتمويله؛[3]

ح– طريقة السداد:أي هل سيتم سداد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة أو سوف يتم سداده على أقساط دورية ؛[4]

---

[1]- جميل سالم الزيدا نين السعودي ، **أساسيات في الجهاز المالي** ، دار وائل للنشر ، الأردن، ص67؛

[2]-عبد الحليم كراجة، ياسر السلحراف، على رباعية، موسى مطر ، **الإدارةو التحليل المالي** ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية، السنة 2002، ص73؛

[3]-هبال عادل ، المرجع نفسه، 30؛

[4]-زياد رمضان ، **إدارة الأعمال المصرفية** ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة السادسة،سنة1997، ص 132.

خ- مصادر الوفاء: وفي هذه الحالة يجب على البنك دراسة مصدر السداد الأساسي لدى العميلومدى كفايته لسداد إلتزامات البنك ، حيث يتم دفع الإلتزامات وهي :[1]

- الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض ؛
- مبيعات الأصول الثابتة؛
- بيع المخزون السلعي ؛
- الإقتراض من الغير وعلى أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد والشكل التالي يوضح أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الإئتمان.

الشكل رقم (1-1): العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الإئتماني[2]

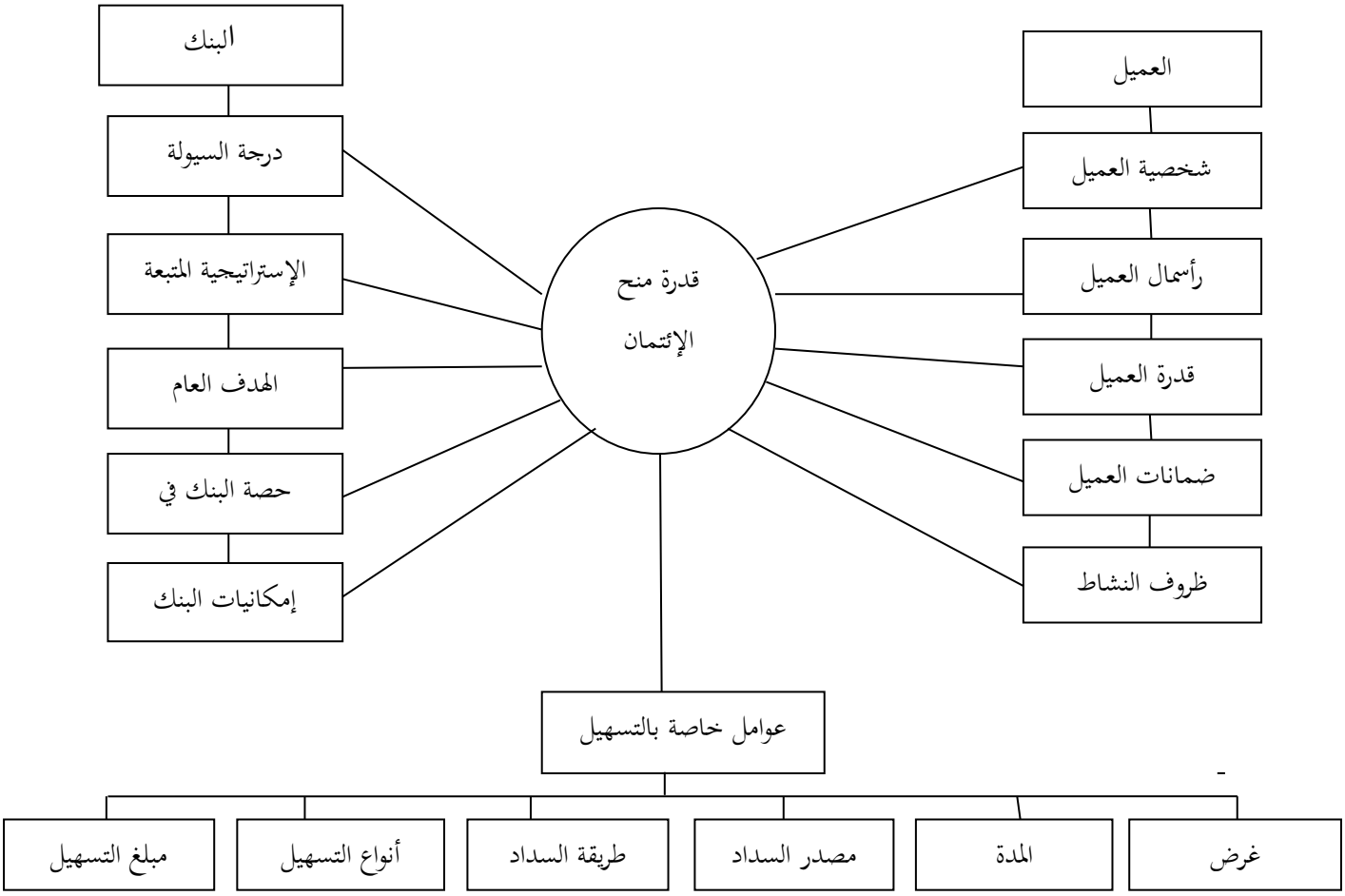

المصدر: محسن أحمد الخضيري، الإئتمان المصرفي،ص298.

[1]-هبال عادل ، المرجع نفسه، ص30؛

[2]-**هبال عادل،** نفس المرجع السابق ،ص30.

الفرع الرابع : لجنةبازل ومناهج قياس مخاطر الإئتمان:

من خلال لإلمام بالناهج التي وضعتها لجنة بازل لتسير وقياس المخاطر الإئتمان الذي يؤطر دراستنا ، حيث نسعى من خلاله المحاولة الإجابة ومن هو نختار من بين المناهج الموضوعة من لجنة بازل التي تتلائم أكثر مع موضوع الدراسة .

أ – لجنة بازل :

حيث تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 حيث يعتبر رأس المال المصرف أكثر المصادر للحماية ومن المخاطر وهي الوسيلة الفعالة للرقابة لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة ، وذلك أن رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار المصارف وبناء الثقة ، خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية . وهي كذلك لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أيه اتفاقية دولية ، وإنما أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول[1] الصناعية العشر ، وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية Bank for International Settement(BIS) للرقابة أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف ، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هيرستاتHerstatt والبنك الأمريكي فرنكلين Franklin وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في (03) جوانب وهي: * فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية .

التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية .

تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين و الجهاز المصرفي ، ويحقق الإستقرار في الأسواق المالية العالمية حيث أنها لاتتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية إلا أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة وحيث تتضمن قرارات وتوصيات اللجنة بوضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف بغرض تحفيز الدول في مختلف البلدان على إتباع المبادئ والمعايير والإستفادة من هذه الممارسات [2]

ب – مناهج قياس المخاطر الإئتمانية:

نهدف من خلال هذا الفرع إلى تقديم عرض لكل من منهج المعياري ومنهج التصنيف الداخلي:

ب–1–المنهج المعياري :تعتبر الطريقة المعيارية المستخدمة من أجل قياس مخاطر الإئتمان هي الأبسط لإحتساب متطلبات رأس المال ، حيث تستعمل هذا النوع من المناهج في المصارف التي تمارس أنشطة معقدة ، ومن أهم ماجاءت به الإتفاقية الجديدة

[1]-طارق الله خان ، حبيب أحمد ، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** ، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، السعودية ، سنة2003، 102،103؛

[2]-.وليد العايب ، لحلو بوخاري، **إقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية** ، الطبعة الأولى1434هـ/2013م، دار النشر و الطباعة مكتبة حسن العصرية ، بيروت ،ص108.

هو تعديل طريقة ترجيح أوزان المخاطر المعمولة بهافي إتفاقية 1988م ، إذيعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وفقا لنوع التسهيل والتقيمالإئتماني من طرف مؤسسات تقييم خارجية حيث يتطلب إتباع الخطوات التالية لتطبيقه:

ب–1– 1–تبويب الأصول: تقوم هذه الطريقة على تقسيم المخاطر الإئتمانية إلى فئات حيث يتم تبويب الأصول وفقا لنوع الجهة المقترضة على النحو التالي :

- الحكومات و البنوك المركزية؛
- الحكومات غير المركزية ووحدات الحكم المحلي؛
- البنوك؛
- بنوك التنمية؛
- الشركات؛
- عملاء التجزئة ؛
- قروض الرهن العقاري ؛
- مؤسسات تتعامل في الأوراق المالية ؛
- قروض لأغراض سكنية.

ب–1–2– ترجيح الأصول بأوزان المخاطر: يتم ترجيح القروض بأوزان المخاطر البسيطة تبعا للتقيمالإئتماني للعميل وحسب تبويب التسهيل وتتراوح أوزان المخاطر (0%، 20%، 50%، 100%، 150%)

ب–1–3– إمكانية تخفيف المخاطر: يمكن تخفيف مخاطر الإئتمان بالعديد من الأساليب يشرط أن تكون موثقة مستنديا وملزمة قانونيا وتتمثل في :الضمانات وكفالات أطراف أخرى و المقاصة

ب–2– منهج التصنيف الداخلي :

يعتبر هذا المنهج من الأساليب المتقدمةلقياس المخاطر ويتطلب الحصول على موافقة البنك المركزي قبل تطبيق و الإلتزام بحد أدنى من المتطلبات التي تتمثل في: دقة البيانات ، أنظمة القياس، الرقابة الداخلية ، دقة النتائج الإفصاح [1]

إلا أنه في حالة تطبيق هذه الأساليب لايمكن التراجع عنها و الرجوع للأسلوب المعياري و تعتمد هذه الأساليب على تقديرات الذاتية للبنوك في قياس مكونات المخطر في حالة إستخدام المنهج المتقدم أو بمساعدة السلطاتالإشرافية بغرض الوصول إلى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول ، وتم إحتساب رأس المال الواجب الإحتفاظ به في حالة إستخدام المنهج الأساسي.

[1]-بوستة رميصاء ، **أثر التقيد بكفاية رأس المال على الحد من القروض المصرفية المتعثرة**، دراسة حالة عينة من البنوك العربية خلال (2006-2010)،مذكرةماستر ،جامعة قاصدي مرباح ،سنة 2012، ص28.

المطلب الثاني: ماهية القروض المتعثرة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إعطاء مفاهيم أو المصطلحات المتعلقة بالتعثر المالي بالإضافة إلى مفهوم الفشل ، العسر و الإفلاس التي لها علاقة بمصطلح التعثر المالي .

الفرع الأول: مفاهيم المختلفة للتعثر المصرفي

- ✓ التعثر المالي : هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة تؤدي إلى عدم قدرتها توليد مردودإقتصادي ؛[1]
- ✓ الفشل المالي: في هذه الحالة يقصد به حالة عدم قدرة العميل أو الشركة على الوفاء بإلتزاماتها نحو الدائنيين؛[2]
- ✓ العميل المتعثر : هو ذلك العميل الذي يتوقف عن السداد أقساط أو الفوائد المستحقة عليه مواعيدها أو يواجب مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تحلقه عن الوفاء بإلتزامانة المالية تجاه الدائنيين في مواعديها ؛[3]
- ✓ مفهوم الإقتصادي للتعثر: حيث يقصد بالمشروع المتعثر إقتصاديا، المشروع الذي يقل فيه معدل العائد على الإستثمار عن تكلفة رأس المال؛[4]
- ✓ مفهوم المصرفي للتعثر : هي عبارة عن قدرة العميل أو المدين على السداد.[5]

تعريف القروض المتعثرة: هي تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على سداد ها في تواريخ الإستحقاق المتوقعة.

الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض

تعتبر القروضالمتعثرة أزمة تواجه البنوك في نشاطاتها حيث تؤدي إلى تجميدجزءهام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها لهذا يمكن تصنيفها إلى (03) مجموعات رئسية .

أ. أسباب متعلقة بالبنك :

- عدم القدرة على التحليل الإئتماني السليم؛
- أن يغلب عند إتخاذ القرار الإئتماني جانب الربح على جانب المخاطرة ؛
- الخطأ في تقديم الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات؛
- عدم إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب؛
- السماح للعميل بإستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة [6].

---

[1]-بوستةرميصاء ، **أثر التقيد بكفاية رأس المال على الحدمن القروض المصرفية المتعثرة** ، دراسة حالة عينة من البنوك العربية خلال (2006-2010)، مذكر ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، سنة 2012، ص36؛

[2]-أبيش بلال ، **إدراة القروض المتعثرة في البنوك التجارية** ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، مذكرة ماستر ، سنة 2015، ص03؛

[3]-عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي** ، مداخلة حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة2009، ص 06؛

[4]-بلال أبيش، نفس المرجع السابق ، ص 05؛

[5]-بوستةرميصاء ، نفس المرجع السابق ، ص36.

[6]- فريد راغب النجار، **إدراةالإئتمان و القروض المصرفية المعثرة ، مخاطر البنوك في القرن الحادي العشرين** ، مؤسسة شباب الجامعة، 2000،ص23؛

ب–أسباب متعلقة بالعميل :

- –عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل ؛
- إستخدام التسهيلات الإئتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها؛
- –التوسع غير المدورس لعمليات العميل الإستثمارية؛
- –العوامل الشخصية والسلكية الذاتية للعميل ؛[1]
- ضعف الإدارة وعدم علميتها[2].

ج.أسباب خارجية عن إدارة العميل والبنك:

هناك أسباب لديون مشكوك في تحصيلها لا ترجع الى البنك

- دخول الإقتصاد في مراحل الإنكماش والتباطؤ ؛
- تغير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة الدولية ؛
- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ ، وهو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه كنشوب حريق ..إلخ.[3]

الشكل رقم (1–2):يوضح أسباب تعثر القروض

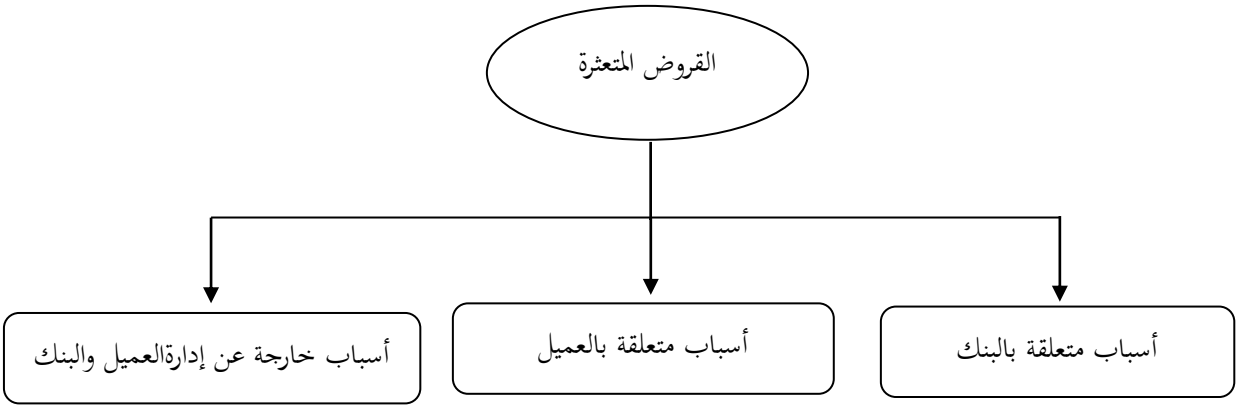

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

[1]-عمار اكرم عمر الطويل ، **مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر** ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة ، مذكرة ماجستير غير منشور ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، سنة2008، 52؛

[2]-بلال ابيش،إدارة ، نفس المرجع السابق ،ص 06؛

[3]-بوستة رميصاء، نفس المرجع السابق ،ص41.

الفرع الثاني: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك

ومن أهم هذه المؤشرات :

1- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك :

1-1-المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات ؛
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة و الأرصدة المتوفرة في هده الحسابات؛
- التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعديها؛

1-2-مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض :

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بدون مبرر وبشكل غير مخطط له؛
- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات ؛
- الإعتماد بكثرة على القروض القصيرة الأجل ؛

1-3-مؤشرات متعلقة بالضمانات :

- تراجع القيمة الإسمية للضمانات؛
- طلب العميل إستبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية ؛
- مؤشرات البيانات المالية للمقترض؛

2-مؤشرات مستدلةمن البيانات المالية للمقترض:

2-1-مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية :

- تدهور مركز العميل؛
- الزيادةالكبيرة في المخزون السلعي؛
- إرتفاع مديونية الشركة؛

2-2- مؤشرات تعثر يستدل عليها من جدول النتائج :

- تراجع حجم المبيعات ؛
- تركزالمبيعات على مجدد من الزبائن؛
- زيادة في المبيعات مع إنخفاض الأرباح؛

2-3-مؤشرات أخرى غير مالية:

- إنسحاب أحد الشركاء الرئسين أو وفاة صاحب المشروع المتضامن المدير صاحب الخبرة بنشاط المشروع؛
- إستفسارالدائينين على وضعية المؤسسة المتعثرة؛
- تغير الشكل القانوني للمؤسسة الإقتصادية بسبب الضمانات ؛[1]

الفرع الثالث :مراحل تعثر القروض

الشكل رقم (1-3): يوضح مراحل تعثر القروض

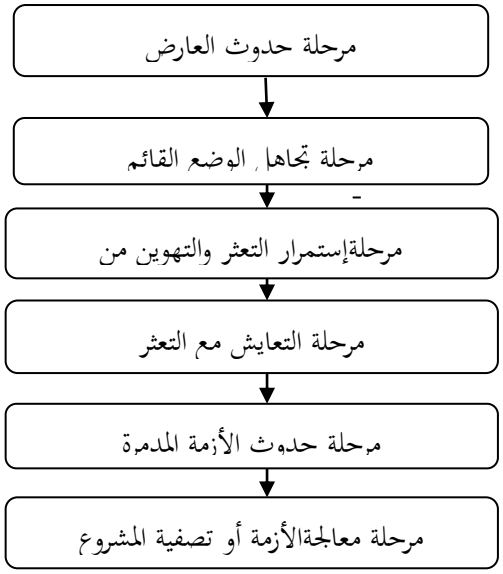

المصدر: من إعداد الطالبة

1- مرحلة حدوث العارض: وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي ، حيث يحدث حادث عارض ما ويمثل ذلك إختيار الإدارة المشروع فإذا تنبأله وأدرك خطورته لم يحدث التعثر ، وإذا أغفله وإستهيان به بدأ التعثر ، متل ظهور إلتزام عارض غير مخطط له او الدخول في إلتزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائد سريعا .

2-مرحلة تجاهل الوضع القائم: وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائميين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إل أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا وثقيلا لشأنها .

3-مرحلة إستمرار التعثر والتهوين من خطورته: في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا، ويزداد تجاهل القائميين على المشروع لخطورة الوضع ، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

4-مرحلة التعايش مع التعثر: وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع ،ويكون المشروع على وشك الإفلاس وخلال هذه المرحلة يتم وفق الإستثمارات الجديدة.

[1]-بلال أبيش ، نفس المرجع السابق ، 07،08.

5-مرحلة حدوث الأزمة المدمرة: في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأعملية المطالبات المالية .[1]

6-مرحلة معالجة الأزمة أو تصفيةالمشروع: وفي هذه المرحلة يتم إستدعاء عدد من الخبراءو المتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها ، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد إلتزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها .

المطلب الثالث: آليات وأساليب معالجة القروض المتعثرة

حيث تطرقنا في هذا المطلب إلى معالجة القروض المتعثرة وحيث تكمن في مايلي

الفرع الأول: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

إن أهم الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة القروض المتعثرة تكون كمايلي:

الأسلوب الأول: تعويم وإنتشاله وإنعاشه

حيث تعتمد معالجة القروض المتعثرة من خلال هذا الأسلوب على (03)مراحل كما يلي:

1- أسلوب تعويم العميل أو النشاط المتعثر: حيث تعتبر عملية تعويم من أول وأهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة وتتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من 01إلى 03سنوات ، كما قد تتضمن عمليه التعويم إما إعادة جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين ، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف العميل التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل .

2- أسلوب إنتشال العميل : في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل ، طبقا لخطة عمل يتم الإتفاق عليها بين البنك و العميل وتعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف .

3- أسلوب إنعاش العميل :ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط

- أن تكون المرحلة الركود والكساد في الدورة الإقتصادية التي سببت الإعسار للعميل قد قاربت على الإنتهاء إن لم تكن قد إنتهت فعلا ، أو أن سبب الإضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توافر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع و الخدمات التي يطرحها.

[1]-الظاهر مقيد وأخرون ، **العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية ،كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة النجاح الوطنية ، المجلد21(2)،2008.

الأسلوب الثاني: إعادة الجدولة (جدولة الدين) :

وبمقتضى هذا الأسلوب يقوم البنك بإعطاءالفرصة للمنظمة لإلتقاط أنفاسها عن طريق منحا فترة سماح يؤجل خلالها عبئسداد الدين وفوائده ، وقد يقوم البنك بالتفاوض مع الدائينين على تأجيل إستحقاق جزء من القروض ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل الطرق لتسوية الديون المتعثرة وأن كان يلزم ليؤتي ثمارة أن تكون الجدولة على أقساط تتمشى مع دورة نشاط المنظمة حيث يتم إعادتها عن طريق منح المنظمة فترة سماح مناسبة لاتلتزم خلالها بسداد أقساط القرض وفوائده.

الأسلوب الثالث: دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى

- الإبتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية؛
- الإمتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة ؛
- الدمج التدريجي بين كياتين؛
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

الأسلوب الرابع: تصفية العميل

هذا الأسلوب يقتضي إقتناع الطرفين بأن هذا الأسلوب هو الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات ، ولعدم توفر عناصر النجاح والإستمرار في النشاط قد يؤدي إلى هلاك ماتبقى من مقومات الشركة .[1]

الشكل رقم (1–4): يوضح معالجة القروض المتعثرة

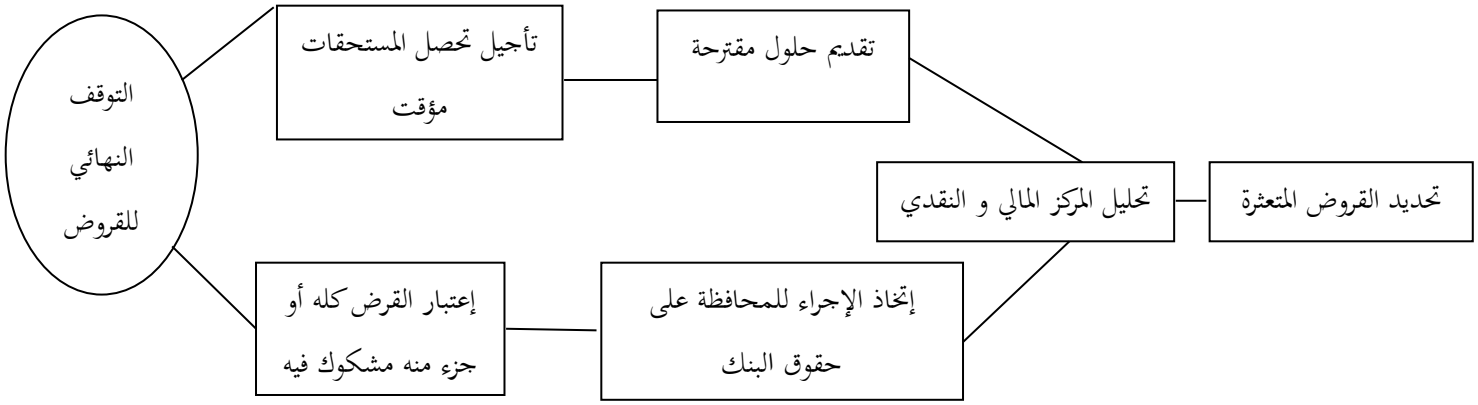

المصدر: منير الهندي، إدارة البنوك التجارية ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث الطبعة الثالثة، 2002ص 246.

[1]-بلال أبيش ، نفس المرجع السابق ، ص ص12-13.

الفرع الثاني:إستراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة

أ.إستراتيجية تتعلق بالديون :

إن أفضل إستراتيجية للتعامل مع القروض المتعثرة ، هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيد سياسة إئتمانية سليمة ، وبحيث يتم التسديد من خلال الإعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري ، و الإعتماد على ضمانات كافية إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير إهتماماتإدارة الإئتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسها إستراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لابد وأن تظهر رغم حرص إدارة الإئتمان على إنتقاءالعملاءمن ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم.

ب.إستراتيجيات تتعلق بالعملاءومنها:

ب–1–إستراتيجية محافظة:تبدأبإجراءمخلصةتجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم إقتراح بدائل للسياسة التشغلية التي يعتمدها العميل.

ب–2–إستراتيجية متشددة: وهي الإستراتيجية التي تقوم بها إدارة الإئتمان بالمطالبة الفورية بإشهار وإفلاس العميل خصوصا إذاما لا حظت إدارة الإئتمان أن العميل المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات أو أنه لم يكون صادقا في معلومات أخرى، ومن خلال ذلك إدارة الإئتمان إتخاذ كافةا لإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل إتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

سنقوم في هذا المبحث إلعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وذلك من حيث النتائج وأوجه الإختلاف و التشابه

المطلب الأول: دراسات بالغة العربية

- دراسة: حفيان جهاد[إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية، دراسة إستبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة]، مذكرةماسترمقدمةإلى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة2012.تمثل الإشكالية في كيف يمكن تقييم المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية؟تهدف الدراسة إلى تطويرمنهجيةإدارة مخاطر الإئتمان في البنوك العاملة في ولاية ورقلة وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية ، تقيم إستراتيجيات إدارة مخاطر الإئتمان التي تتبناها البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة والتي تهدف للمحافظة على مثانة رأس المال ، تقيم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية وذلك بأن تساعد الإدارة في تحديد ومعالجة المخاطر الإئتمانية ، ومراجعة التدابير و الإجراءات التي تعدها البنوك التجارية في ولاية ورقلة لتطوير إدارة مخاطر الإئتمان لديها وفقا لمتطلبات بازل2 ، إستقصاء آراء المهنين في بعض البنوك التجارية العملة في ولاية ورقلة حول حملة من القضايا المتعلقة بتحليل مخاطرالإئتمانوبناءا مستقيل القرارالإئيتماني حيث إتباع الباحثة منهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة ميدانية

، حيث يبرز هذا المنهج في توضيح الإطار النظري لبازل2 في دعم السلامة المصرفية وتفعيل مناهجها في تقيم مخاطر الإئتمان كما إعتمد على أسلوب دراسة إستبيانية لمجوعة من البنوك التجارية ، حيث توصلت إلى أهم النتائج : ضرورة الإتصال المستمر للبنوك بالمقترضين هذا التوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقييم المساعدة ، أن يكون القرار الإئتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقسيم أهلية المقترض وعدم الإعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض ، القيام بإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك ، وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الإئتمان والحرص على إنشاء إدارة للمخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية كجزء من إدارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الإئتمان .

- دراسة: بلال أبيش[إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، تقرت]، مذكرة ماستر مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة 2015 حيث تمثل إشكاليته في ماهي الإجراءات التي تتخذها البنوك التجارية في سبيل إدارة قروضها المتعثرة ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب الرئيسيةللقروض المتعثرة، تحديد كيفية تسوية القروض المتعثرةعلى مستوى البنوك التجاريةومستوى الاقتصاد ككل ، تحديد كيفية إدارةومعالجة القروض المتعثرة على مستوى البنوك التجارية ، حيث إعتمدعلى منهج الوصفي عند طرحه لمفهوم القروض المتعثرة ومنهج دراسة الحالة بالنسبة للدراسةالتطبيقية حيث توصل إلى النتائج حيث يتمثل التعثر في إخلال العميل المقترض بالشروط التعاقدية مع البنك ومن ثم وجب على البنك أن يتأكد من أنالشروط الواردة فيه تضمن له كل حقوقه ، القروض المتعثرة ظاهرة لايمكن تجنبها نهائيا، ولكن التقليل من حجمها و التعامل معها بجدر ومحاولة التخفيف من أثارها قدر الإمكان حالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الإئتمان ، إن ضعف الرقابة والمتابعة ومسؤول الدراسات الإئتمانية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم وبشكل كبير في زيادة الظاهرةوتفاقمها تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة ودراسة بأصول المعالجات القانونية والإقتصادية والإدارية للقروض المتعثرة يحاول البنك قدر المستطاع تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان العملاء الدائمين لديه ويمس بسمعة البنك ، والقروض المتعثرة تبقى الخطر الأول للبنك الذي يولي له الأولوية في عمله.
- دراسة : هبلة حفيظة[إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بورقلة]، مذكرة ماستر مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة2015 وتمثل الإشكالية في كيف يمكن إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية؟ وتهدف هده الدراسة إلى دراسة ظاهرة مخاطر القروض البنكية، توضيح أهم المخاطر التي يواجهها البنك ، التعرف على أساليب منح القروض قد إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية حيث توصلت إلى أهم النتائج تعتبر مخاطر القروض من أكثر الأخطاء التي تتعرض لها البنوك وذلك لأنها مرتبطة بنشاطه الرئيسي وهو منح الإئتمان فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الإقراض بدرجة الأولى من قبل المصارف و السلطات الرقابية ، وتعتمد البنوك في عملية منح القروض على الضمانات العينية و المالية كأداةحماية لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها عند منح القروض وبالتالي عمليةإنتقاء الضمانات الكافية مهمة للتقليل من أثار مخاطر القروض هناك عدة طرق لتقيم مخاطر الإئتمان المطبقة إلا أننا نجد البنك الوطني لا يستخدم إلا طريقة واحدة لتقيم هذه المخاطر و التخفيفمنها وهي الدراسة المالية بواسطة التحليل المالي بإعتبارأن البنوك التجارية أغلبها عمومية

تابعة للدولة وأن أغلب عمليات الإبداع و الإقراض تكون غير هده البنوك ، وعند حدوث خطر القرض فإن الدولة تقوم بحماية البنوك من خلال وضعصندوق لتعويض البنوك عن الخسائر القروض وعليه فإن البنوك لا تتأثر بمخاطر القروض.

- ❖ دراسة: فاطمة بن شنة [إدارة مخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة.دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية]، مذكرةماجستير مقدمة إلى كليةالعلومالإقتصادية وعلوم التسيربجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة2010،تهدف هده الدراسة إلى إبراز الإطار العم لإدارة مخاطر ودورها في تفعيل أدوات التحليل المالي و الإئتماني للعمل على تخفيض من حدة الديون المتعثرة في البنوك وحثها على متابعتها وتحصيلها ومحاولة فهم تحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر والحدة من تعثر الديون وإنهيار البنوك والتأكد على أهمية مقرارت بازل2 في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مشكلة مخاطر الإئتمان ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الذاخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقيم مخاطر الإئتمان في أحدالبنوك التجارية وأهم ماتوصلت إليه الدراسة أن يكون القرار الإئتماني في البنوك التجارية مستند إلى أي دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقيم أهلية المقترض وضرورة الاتصال بين البنوك بالمقترضين وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الإئتمان ومتابعة وتنميةمهارات العاملين بالبنوك من خلال التدريب المستمر و التأهيل في مجال التحاليل المالي والإئتماني ، وضرورة إنشاء مؤسسات التصنيف الإئتماني لتقيم البنوك و المؤسسات المالية و المقترضين .
- ❖ دراسة : ميرفت أبو كمال[الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفق للمعايير الدولية بازل2 ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين جامعة الإسلامية بغزة 2007]، مذكرة ماجستير إدارة الأعمال وتمثل إشكاليتها في واقع إستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الإئتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين ، والمقومات والإستعدادت اللازمة لتطوير هذه الأنظمة وفقا لمعايير و الإرشادات الرقابية والمصرفية الدولية "متطلبات إتفاقية لجنة بازل الجديدة الرقابة المصرفية بازل2 ، وتهدف هذه الدراسةإلى تقيم واقع إستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الإئتمان إلى تبنها المصارف العاملة في فلسطين ، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الإئتمان وفق معايير و الإرشادات الرقابية المعرفية الدولية، وقد إستخدمت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي مع توزيع إستبانة على مجتمع البحث لجمع البيانات الأولية، وأهم ماتوصلت إليها: كفاءة إدارة العلمية الإئتمانية في البنوك ونجاح معظم البنوك في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة والإلتزام بالضوابط و القواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للبنوك من أجل تخفيف حدة مخاطر الإئتمان.

المطلب الثاني: دراسة بالغة الأجنبية

- ❖ Donald **I. Altman** (1968), **Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy**, the journal of finance.

❖ هدفت دراسته إلى البحث عن مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب والمؤشرات المالية، وقد استخدم طريقة التحليل التمييزي للتنبؤ بتعثر الشركات، وقد اشتملت عينة الدراسة 33 شركة مفلسة و33 شركة غير مفلسة واستخدم 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية، فقد توصل إلى 5 نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بوقوع الإفلاس وهي على التوالي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد موع الالتزامات، المبيعات إلى مجموع o والضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية الأصول وكان النموذج قادر على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بسنتين بنسب80%

المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة:

تختلف أوجه التشابه و الإختلاف بين الدراسات السابقة للموضوع وذلك حسب الهدف المرجو الوصول إليه و الموضوع الدراسة والأدوات المستعملة في الدراسة و التي سوف نقوم بمعالجتها في دراستنا هذه كمايلي :

أولا:أوجه التشابه: أوجدنا أن أغلب الدراسات ترتكز دراستها على البنوك التجارية ، كما أنها تشابه من حيث الهدف وقد إهتمت الدراسات التي تطرق لمفهوم إدارة المخاطر ومخاطر الإئتمانية، ونشاء بهده الدراسات أنها إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي واهم ما توصلت له أنها تهدف إلى معالجة مخاطر الإئتمان في البنوك وذلك من أجل الوصول إلى حل لتخفيف من المخاطر المصرفية ومدى تطبيق البنوك للقواعد الإحترازية.

ثانيا: أوجه الإختلاف: تميزت هذه الدراسات أن معظمها جرت في البنوك التجارية الجزائرية ماعدا دراسة "ميرفت " جرت في جامعة الإسلامية فلسطين، وإختلفت كذلك من حيث المكان وزمن الدراسة التي تمت فيه و العينة المدروسة وبتالي إختلفت في الأدوات و الأساليب الإحصائية المستخدمة ، اما ما يميز دراستنا أنها تمت على مستوى الجزئي بتقرت ولاية ورقلة لمعالجة موضوع.

خلاصة الفصل

تتعرض البنوك إلى مجموعة من المخاطر، أهمها مخاطر الإئتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق ، حيث تتفاوت هذه المخاطر في مدى تأثيرها على النشاط المصرفي للبنوك من مخاطر يمكن تهميشها وتقبلها من طرف إدارة البنك إلى مخاطر تهدد كيانة سعي البنك إلى تقليلها أو تجنبها ، وتسعى البنوك من خلال وظيفة إدارة المخاطر التي تبنى من الإستراتيجيات وعبر مراحل لتحكم في مختلف هذه المخاطر التي يواجهها وعليه فإن البنك قبل أن يقوم بعمليات الإقراض فإنه يضع سياسات محكمة من أجل تفادي الوقوع في مخاطر الإئتمان ذلك لتجنب حدوثها او الوقوع فيها.

الفصل الثاني: لإدارة مخاطر الإئتمان والقروض المتعثرة في البنك الخارجي الجزائري BEA

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى مفاهيم المتعلقة بالجانب النظري و الذي يتناول مفهوم المخاطر الائتمانية وكيفية الحد من الوقوع في القروض المتعثرة وفي الأخير تطرقنا إلى معالجة المخطر ومعايير منحها وكذا الدراسات السابقة للموضوع،سنحاول في هذا الفصل اختيار مدى تطابق الجانب النظري لتقييم مخاطر الائتمانية وتقليل من القروض المتعثرة ومنهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة كما قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول نقدم فيه أدوات وطريقة جمع المعلومات للدراسة التي تساعدنا في معالجة النتائج ، أما المبحث الثاني لغرض ومناقشة النتائج لكي نبرهن على مدى صحة الفرضيات أو نفيها.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات .

المبحث الثاني: النتائج و مناقشاتها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة

المطلب الأول :الطريقة والأدوات :

فبل أن نبذأ في كيفية إدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها في الحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية نوضح في هذا المبحث بعض جوانب الدراسة وعينتها وتحديد متغيراتها وكيفية إدارتها والحد من الوقوع في التعثر ، وكذا الأدوات المستعملة ، كل هذا سيتم التطرق من خلال المطلبين التاليين :

الفرع الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة :

يحتوي هذا الفرع على مجتمع وعينة الدراسة ، وكذلك تطرقنا فيه لطريقة جمع وتلخيص المعطيات بينما أخير تم فيه تحديد متغيرات الدراسة، وكيفية إدارتها والحد من الوقوع في التعثر .

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة البنوك التجارية فقد اخترنا منها عينة "البنك الخارجي الجزائري " وكالة تقرت ونظرا لضيق الوقت قمنا بالتوزيع المباشر لاستمارات على البنك من خلال الزيارات المتكررة.

حيث تم توزيع استبيان على العينة وقد قدر عدد الاستبيانات الموزع 40إستبان على الموظفين في حين أنه تم استرداد 30أستبيان كلها صالحة للتحليل ، وأما المتبقية منها فلم تستوفي شروط قبول نظر العدم إتمام مجمل المعلومات من طرف المجيب

أولا: تقديم الاستمارة: تم إعداد استمارة الاستبيان باللغة العربية(الملحق رقم05) ، وقبل توزيعه خضع للتحكيم (الملحق رقم 05)لدى بعض الأساتذة المختصين بجامعة ورقلة ، وذلك بهدف التأكد من شمولية الأسئلة ووضوحها ، دقة الأسئلة وترتيبها، والهدف منها التأكد من صدق المستجوب حيث تكمن عباراته في(03) أجزاء كمايلي:

الجزء الأول: أسئلة تتعلق بإدارة مخاطر الائتمان

يتعلق هذا الجزء بالمخاطر الائتمانية فقد تم تقسيمها إلى قسمين ويتمثل القسم الأول في صور مخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك أما القسم الثاني يتمثل في العناصر عند اتخاذ القرار الائتماني.

الجزء الثاني: الخاص بالخصائص الديمغرافية

يتعلق محتوى هذا الجزء بالخصائص بالنسبة للموظف من الجنس، التحصيل العلمي، سنوات التعامل، و الوظيفة، جنسية البنك، والمكان(الولاية) لدى البنك .

الجزء الثالث: أسئلة تتعلق بإدارة التعثر المصرفي

يتعلق محتوى هذا الجزء بإدارة التعثر بالنسبة للعميل و الذي يتمثل في أسباب تعثر القروض ، الإجراءات التي يأخذها البنك بعد الوقوع حالة التعثر ، وطريقة التي يقدمها للمساعدة من مخرج السداد.

الجزء الرابع : أسئلة تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الإئتمان

حيث يتمثل هدا الجزء في درجة الثقة في القوائم و المعلومات المالية في القوائم المالية والتحقق من صحتها ، و درجة الاعتماد على التحليل المالي في إتخاذ القرار الإئتماني ، والنسب التي يعتمدون عليها في التحليل المالي ، وتمثل أيضا في حالة طلبهم لمعلومات مالية ما سببما يلي ، والإجراءات التي تتخذها التنفيذ على الضمانات المقدمة .

ثانيا: تقديم البنك الخارجي الجزائري

إن البنوك التجارية أولى البنوك ظهورا وذلك نظرا لأهمية نشاطها الاقتصادي حيث تلعب المؤسسات المالية دور المنشط الاستثماري لمختلف المجالات ، ولم تعرف الجزائر هذا النوع من البنوك إلا في سنة 1966 أي بعد أن ظهرت فكرة تأميم البنوك الأجنبية ، حيث تم إنشاء بنوك تجارية ذات صيغة وطنية قصد خلق شبكة نقدية ومصرفية تتماشى مع الاقتصاد الجزائري.
ومن هذه البنوك البنك الخارجي الجزائري الذي نشأ سنة 1967 بموجب أمر 67-204 المؤرخ في : 1967/10/01 المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 82 تاريخ 1967/10/06
البنك الخارجي الجزائري شركة أسهم ذات رأس مال 24.5مليار دينار جزائري المسمى فيها الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر 11شارع عميروش ممثل من طرف بوحنة عبد الرزاق مدير وكالة تقرت.

ثالثا: نظرة عامة حول ميدان الدراسة :

تأسست وكالة تقرت في 15 جانفي 1986 وهي من بين سبع وكالات وحدة الجنوب وتعمل على القيام بنفس مهام بنك الجزائري الخارجي في المنطقة وتجسيد وظائفه ، وقد اختارت منطقة تقرت لإنشاء هذه الوكالة بحكم أنها منطقة صناعية وحضرية قابلة للتعامل البنكي من خلال الاستثمارات المتزايدة للخواص في المجال الصناعي ، وقد جاءت هذه الوكالة لتشجيع هذا الاستثمار وتقدر مساحة تقدر ب 225م تقع في وسط المدينة وتحمل رمز BEA88.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة :

تتمثل متغيرات الدراسة فيمايلي :

- المتغير المستقل: ويشمل مخاطر الائتمانية (صور المخاطر الائتمانية، وعناصر عند اتخاذ القرار ، وتحليل عند طلب القرض
- المتغير التابع: ويشمل القروض المتعثرة و الذي تمثل في (أسباب تعثر القروض و الإجراءات التي يتخذها البنك بعد وقوع في حالة التعثر ، الطرق التي يتم تقديمها لمساعدة المقترض)

الفرع الرابع: تلخيص معطيات الدراسة:

من أجل إنجاز هذه الدراسة واختبار فرضيتها بجمع المعطيات اللازمة عن طريق حساب كل من درجة المعنوية علاقة ارتباط R وANOVA،وذلك اعتمادنا على استبيان في البنك الخارجي الجزائري BEAالتي يمكننا من كيفية دراسة خطر الائتمان والحد من الوقوع في القروض المتعثرة بإجراء عمليات و خطوات تمنع العميل من الوقوع فيه.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

من أجل الإجابة عن إشكالية و الفرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب دراسة إستبيانية لدى البنك الخارجي الجزائري وبهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث ومن أجل معالجة البيانات المجمعة ، حيث قامت الباحثة بإجراء توزيع الاستبيان على العاملين لدى البنك ومن خلال ذلك تم التحليل عن طريق SPSSو EXCEL.

الفرع الأول: ثبات أداة الدراسة

وزع الاستبيان لتأكد من الصدق الظاهري ، حيث الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه لأي أنا المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوين لقيمة المعامل إذ أعدا تطبيقه على نفس العينة أما الصدق فنقصد به أن المقياس يقيس ماوضع لقياسه وقد تم اختبار درجة الثبات وصدق المقياس من خلال معامل الاختبار الفاكرونباخ وقد كانت النتائج كمايلي:

الجدولرقم (2–1): ألفا كرونباخ[1]

	الثبات	الصدق
معامل كرونباخ	0.88	0.93

يوضح الجدول معامل الارتباط ألفا كرونباخ ارتباط بين إدارة المخاطر الائتمانية و القروض المتعثرة حيث يوضح درجة الاتساق الداخلي بين محتويات الجزء الأول الذي يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان و الجزء الثالث الذي يتعلق بإدارة التعثر المصرفي حيث بلغ في الثبات 0.88، حيث بلغت درجة الصدق 0.93 وهي مرتفعة وموجبة وهو ما يدل على مصداقية الاستبيان.

المطلب الثالث: الأدوات و البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل معالجة معطيات الاستبيان تم اعتماد على بعض أدوات الإحصائية نذكر منها برنامج Excelوتشغيل برنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاقتصادية SPSS وبواسطة هذا البرنامج تمت الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التي تتناسب مع فرضيات الدراسة و متغيراتها منها:

1–معامل الثبات و الصدق ألفا كرونباخ لمقياس ثبات وصدق الأداة .

[1] -ألفا كرونباخ :جاءت لتحديد معامل الإرتباط بين إدارة المخاطر الإئتمانية و القروض المتعثرة ، حيث تحسب بكل القيم الموجودة في الإستبيان ماعادا الخصائص الديمغرافية لا يتم إحتسابها ولهذا تقيس مصدقية الإستبيان .

2– معامل الارتباط لكشف عن علاقة الارتباط بين المتغيرات

3–معامل أنوفا كذلك للكشف علاقة تربط.

4–إختبار تحليل التباين One wayAnova لمعرفة الفروقات في إجابات العينة والتي تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس الشهادة، الوظيفة، الخبرة العملية ، جنسية البنك ، المكان (الولاية))

5–الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المتغير المستقل في أبعاد المتغير التابع

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث إلى بالتطرق إلى النتائج الدراسة وتفسير النتائج وفقا للفرضيات الموضحة حيث يتم دراسة خصائص العينة من حيث البيانات الأولية إلى جانب الإجابات العينة على العبارات التي تضمنها الاستبيان، للوصول أخير إلى اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض النتائج الدراسة

نتعرض في هدا المطلب إلى أهم النتائج وحيت تتلخص في مايلي

أولا: عرض النتائج تتعلق بإدارة مخاطر الائتمان :حيث تتفرع إلى فرعين وتتمثل في :

جدول رقم (2–2): صور المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك العاملة في الجزائر.

صور المخاطر الائتمانية	التكرار	النسبة
مخاطر تتعلق بالمقترض	9	30.0
مخاطر تتعلق بالظروف العامة	5	16.7
مخاطر تتعلق بالمشروع الممول	8	26.7
مخاطر ناتجة عن أخطاء البنك	3	10.0
مخاطر مرتبطة بنشاط المقترض	5	16.7
مخاطر تتعلق بأنشطةالغير	0	0
مخاطر أخرى	0	0
المجموع	30	100.0

الشكل رقم (2–2):: صور المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك العاملة في الجزائر.

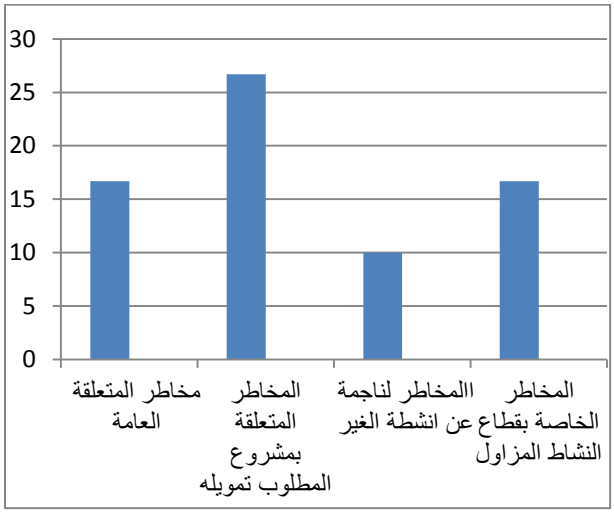

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على النسب في الجدول وبرنامج Excel

1– بالنسبة **للسؤال الأول**،نستنتج من تحليل الإحصائي نلاحظ بأن نسبة آراء المستجوبين حول صور المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك تبين لنا النتائج الموضحة في الجدول التالي بأن نسبة 30% من المستجوبين أوضحت بأنها تتعرض لمخاطر تتعلق

بالمقترض ثم تليها المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول نسبة 26.7%، ثم المخاطر تتعلق بالظروف العامة ومخاطر مرتبطة بنشاط المقترض نسبة 16.7% بينما بلغت نسبة المخاطر ناتجة عن أخطاء البنك 10%.

ثانيا: أسئلة تتعلق بإدارة التعثر المصرفي: حيث تنقسم إلى 04 أقسام وتتمثل في مايلي :

الجدول رقم(2-3): درجة الاعتماد على العناصر عند اتخاذ القرار الائتماني

كانت النتائج كالآتي كانت نسبة المستجوبين بإجابة بدرجة عالية جدا كانت نسبة الأكبر ل:56.7%عند كل من تاريخ التعامل مع المقترض و الغرض من طلب القرض ، أما بالنسبة درجة عالية كانت أكثر المستجوبين لديها هم مصدر السداد نسبة 30%، أما بالنسبة درجة متوسطة لمصدر السداد و المشاكل التي يواجهها العميل في نشاطه وصلت نسبة 26.7%،أما الدرجة المنخفضة كانت أعلى نسبة فيها 43.3%تحصلتنا من خلال قدرة المشروع على تسديد الدفعات أصل القرض و الفائدة والمشاكل التي يواجهها العميل في نشاطه، أما بالنسبة دون إجابة كانت نسبتها 66.7%تحصلت من خلال استشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في نشاطه(أنظر الملحق رقم 01).

الجدول رقم2-4: مصادر معلومات المحلل الإئتماني عن المؤسسة طالب القرض(العميل)

الشكل رقم 2-4 :مصادر معلومات المحلل الإئتماني عن المؤسسة طالب القرض (العميل).

المعلومات	التكرار	النسبة
العميل المقترض نفسه	10	33.3
الوثائق	14	46.7
الزيارة الميدانية للبنك	4	13.3
التحقق الخارجي	0	0
الموردين	2	6.7
العملاء	0	0
المنافسون	0	0
مركزية المخاطر	0	0
مركزية عوارض الدفع	0	0
المجموع	30	100.0

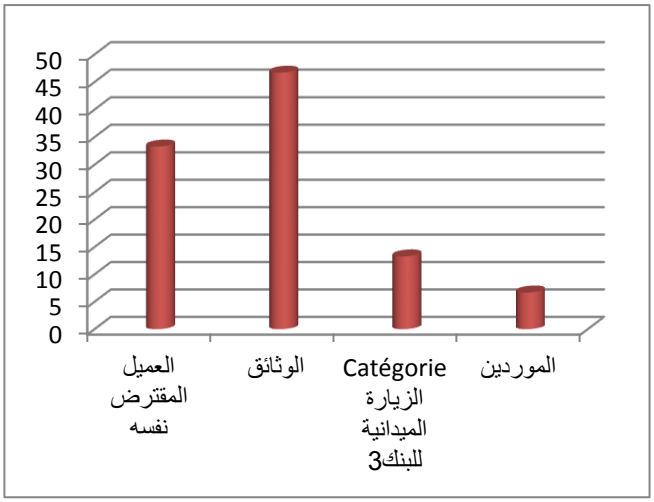

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Excel

من خلال التحليل الإحصائي نستنتج أن عملية جمع المعلومات عن العميل خطوة الأولى حيث يمكن أن أنه لا يمكن الاستغناء عن الاستعلام المصرفي وتحليل نتائج هذا الاستعلام إلى نتائج قرار الائتماني ،حيث وجدنا من قيام بعملية استجواب أن مسؤولو الائتمان في البنوك الجزائرية يعتمدون على المصادر التالية : معلومات ترد من العميل المقترض نفسه ، وهذا ما تبين من

خلال النتائج على أن 33.3 %من المستجوبين يحصلون على المعلومات عن طريق العميل حيث تبين من خلال ذلك أن نسبة 46.7 %من المستجوبين على الوثائق التي يحصلون على المعلومات الكافية نحو العمل لمعرفة وضعية العميل من خلال تعامله السابق لدى البنك نفسه، وطريقة العلاقة العملية تربطه مع البنك إضافة إلى القوائم المالية التي يطلبونها من العميل ، وفيما يخص الزيارة الميدانية للبنك التي بلغت 13.%، بالاعتماد عليها في الحصول على معلومات عن العميل للتأكد من عدة نواحي مثل: تأكد من أهلية المقترض في منحه القرض ومن خلال كذلك علاقته مع العمال و الموظفين ، وسمعته من خلال تعامله ، أما عن نسبة 6.7% تبحث عن ما إذا كان للمنتج أو الخدمة التي يقدمها المقترض .

ثانيا : عرض النتائج تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الائتمان

الجدول رقم 2–5: درجة الثقة في القوائم المالي

درجة الثقة	التكرار	النسبة
ثقة ضعيفة	5	16.7
ثقة متوسطة	20	66.7
ثقة مرتفعة	5	16.7
دون إجابة	0	0
المجموع	30	100.0

الشكل رقم (2–5):درجة الثقة في القوائم المالي

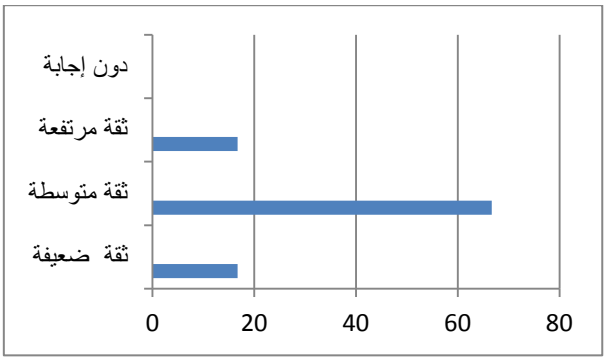

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Excel

وكذلك من خلال تحليلنا للتحليل الإحصائي عن درجة الثقة في القوائم المالية التي يطلبونها وجدنا أن 66.7 %يثقون في القوائم المالية بدرجة متوسطة، ونسبة 16.7 %بدرجة ضعيفة ومرتفعة في نفس الوقت .

الجدول رقم 2–6: هل تأخذون المعلومات المالية في القوائم المالية كماهي أو تقومون من التحقق من صحتها؟

الشكل رقم (2–6):هل تأخذون المعلومات المالية في القوائم المالية كماهي أو تقومون من التحقق من صحتها؟

المعلومات المالية	التكرار	النسبة
نأخذها كما هي	6	20.0
نتحقق من صحتها	6	20.0
دون إجابة	18	60.0
المجموع	30	100.0

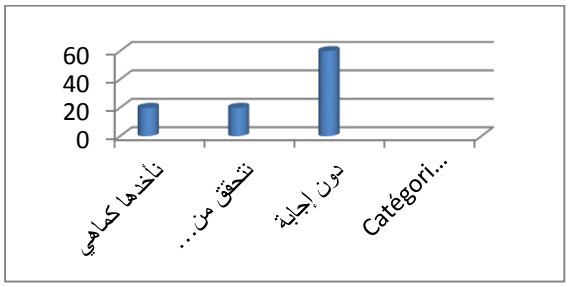

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا علىبرنامجExcel

من خلال التحليل الإحصائي وفيما يخص من المعلومات المالية وجدنا 60 %من أفراد العينة امتنعت عن الإجابة ، ونسبة 20% تأخذ المعلومات المالية في القوائم المالية كماهي وتقوم بتحقيقها من صحتها.

الجدول رقم 2-7: درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني؟

الشكل رقم (2-7) : درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني؟

درجة الاعتماد على التحليل المالي	التكرار	النسبة
لا يعتمد	3	10.0
اعتماد منخفض	5	16.7
اعتماد متوسط	8	26.7
اعتماد مرتفع	9	30.0
دون إجابة	5	16.7
المجموع	30	100.0

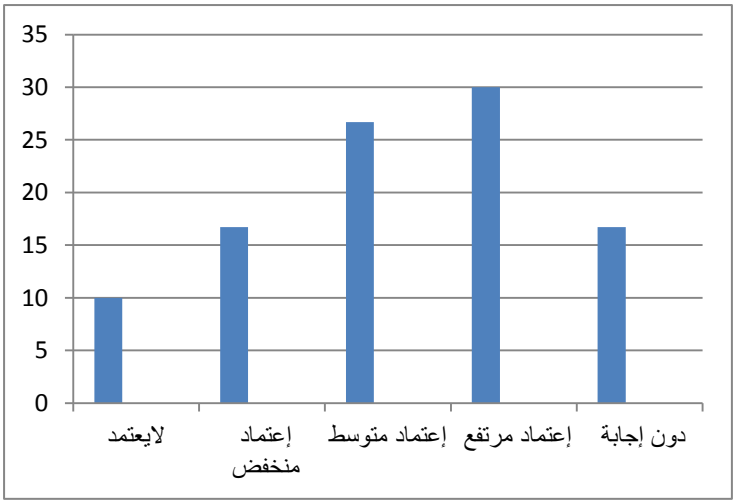

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Excel

من خلال تحليلنا الإحصائي توصلنا أن نسبة 30% أن البنك على مستوى الجزائر أغلب يطلب معلومات مالية تعتمد على التحليل المالي في اتخاذ القرار منح الائتمان بدرجة الاعتماد مرتفعة ، أما بالنسبة 26.7% يعتمدون على التحليل المالي بدرجة الاعتماد متوسطة ، وأما بالنسبة 16.7% يعتمدونها بدرجة ضعيفة كذلك بالنسبة لنفس النسبة امتنعوا عن الإجابة ، تم تليه نسبة 10%لا يعتمدون على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني. .

الجدول رقم 2-8: النسب التي تعتمدون عليها في إجراء عملية التحليل المالي

الشكل رقم 2-8: النسب التي تعتمدون عليها في إجراء عملية التحليل المالي

النسب التي تعتمدون عليها	التكرار	النسبة
نسب السيولة	5	16.7
نسب النشاط	7	23.3
نسب الربحية	10	33.3
نسب المديونية	3	10.0
نسب السوق	5	16.7
نسب توازن الهيكل التمويلي	0	0
نسبالمرودية	0	0
دون إجابة	0	0
المجموع	30	100.0

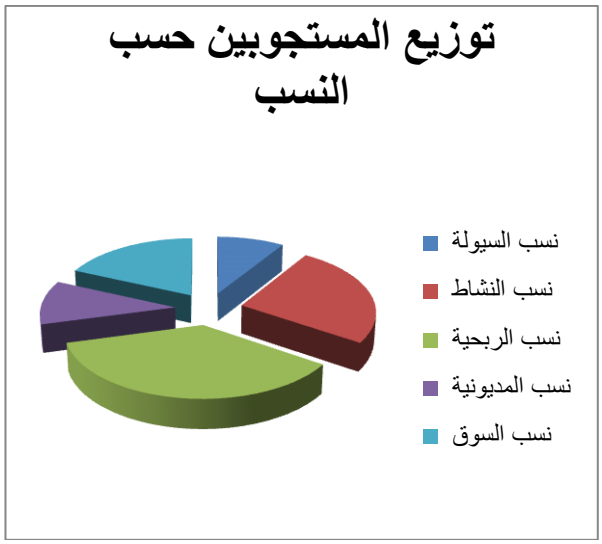

المصدر : من إعداد الطالبة إعتماد على النسب وبرنامج Excel

من خلال التحليل الإحصائي تبين لنا أن محللي الائتمان في البنك الخارجي الجزائري يعتمد على نسب الربحية 33.3%، تليها نسب النشاط ب 23.3% ثم نسب السيولة ونسب السوق وهي 16.7 % ثم نسب المديونية .

الجدول رقم (2–9): في حال عدم طلبكم لمعلومات مالية ما سبب ذلك

الشكل رقم (2–9) :في حال عدم طلبكم لمعلومات مالية ما سبب ذلك

العبارة	التكرار	النسبة
لأن المعلومات غير متوفرة	12	40.0
لأن المعلومات غير دقيقة	11	36.7
لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي	6	20.0
أسباب أخرى	1	3.3
المجموع	30	100.0

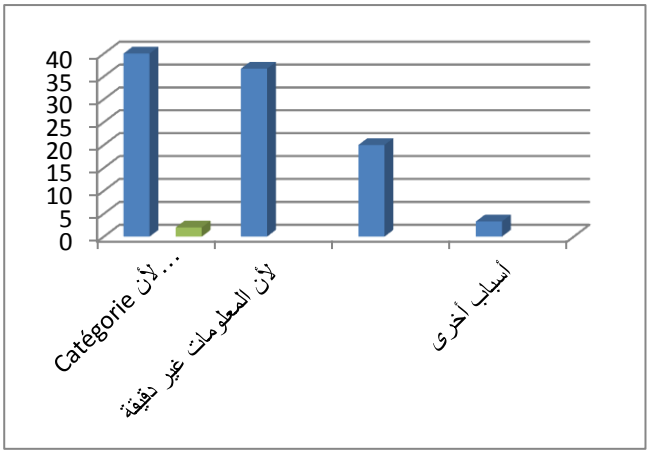

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Excel

من خلال التحليل إحصائي نلاحظ في حال عدم طلب المعلومات مالية بنسبة 40% لأن المعلومات غير المتوفرة ، وأما بالنسبة 36.7%إلا لأن كانت المعلومات فيها غير دقيقة وتليها نسبة 20% لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي وأما عن نسبة 3.3% تتمثل في أسباب أخرى.

ثالثا: عرض النتائج المتعلقة بخصائص العينة الديموغرافية

الجدول (2–10):الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	18	60.0
أنثى	12	40.0
المجموع	30	100.0

الشكل(2–10):الجنس

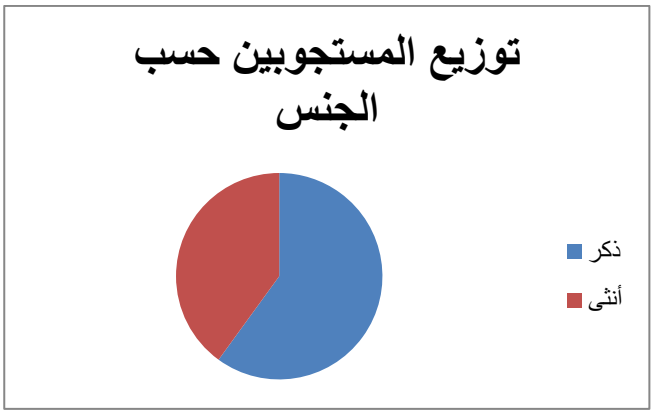

من خلال تحليل الإحصائي استنتجنا من خلال ذلك نسبة مشاركة الذكور بلغت 60% في حين بلغت نسبة الإناث 40% وهذا يعني أن هيمنة الذكور مسيطرة على مناصب الإدارية على الإناث .

الجدول(2–11):الشهادة (المؤهل)

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس مالية	19	63.3
ليسانس إقتصاد	11	36.7
المجموع	30	100.0

الشكل رقم (2–11):الشهادة (المؤهل)

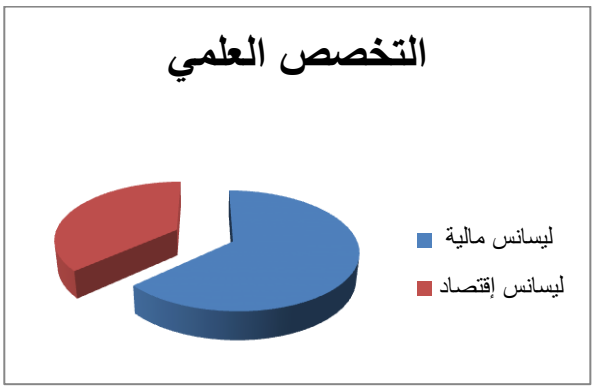

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Excel

من خلال تحليل الإحصائي تبين لنا من خلال ذلك أن نسبة 63.3%حاصلين على شهادات تخصص ليسانس مالية ، ونسبة 36.7% حاصلين على شهادات ليسانس اقتصاد .

الجدول (2–12):الوظيفة:

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير	0	0
نائب المدير	0	0
موظف	30	100
المجموع	30	100.0

نلاحظ في هده الحالة أغلب المستوجبين هم الموظفين بنسبة 100%

الجدول (2–13)الخبرة العلمية (عدد السنوات):

الخبرة العلمية	التكرار	النسبة
أقل من 5سنوات	16	53.3
أكثر من 5 سنوات	14	46.7
المجموع	30	100.0

الشكل(2–13): الخبرة العلمية (عدد السنوات):

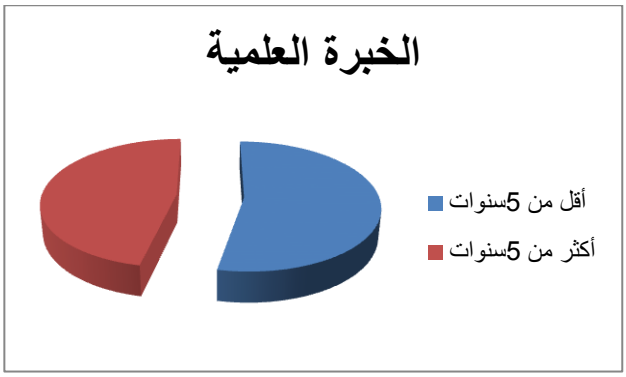

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Excel

من خلال تحليلنا الإحصائي لحظنا أن أغلبية المستجوبين لديهم أقل من 5سنوات وذلك بنسبة 53.3%أما بالنسبة للمستجوبين لديهم أكثر من 5سنوات بنسبة 46.7%.

الجدول (2-14):جنسية البنك:

جنسية البنك	التكرار	النسبة
خارجي	30	100
المجموع	30	100.0

حيث وصلت نسبة الجنسية البنك إلى 100% بالخارجي .

الجدول(2-15): المكان (الولاية):

الولاية	التكرار	النسبة
تقرت	30	100
المجموع	30	100.0

من خلال تحليل كانت الدراسة في المكان واحد فقط وبتمثل في تقرت حيث تصل نسبة إلى 100%

رابعا: عرض النتائج تتعلق بإدارة التعثر المصرفي

الشكل رقم (2-16): أسباب تعثر القروض

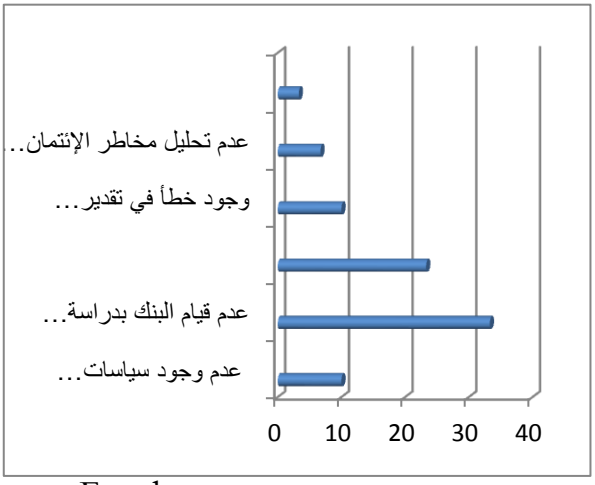

المصدر: من إعداد الطالبة إعتماد على برنامج Excel

من خلال تحليل الإحصائي نلاحظ من خلال الجدول أن 33.3% من المستجوبين السبب الرئيسي لتعثر القروض إلى عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية الميدانية وهذا ماسبب مخاطر كثيرة، وهذا راجع أن البنك قد يقوم في بعض الحالات بتمويل مشروع ليس موجود أصلا ، وتكون درجة المخاطرة فيه عالية جدا، ونسبة 23.3% في هذه الحالة عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منه خلال الزيارة الميدانية وهذا ما قد يشكل سببا من أسباب التعثر القروض، ونسبة 10% في عدم وجود سياسات إقراضية سليمة وواضحة لدى البنك وبنفس النسبة كذلك حيث أكدوا أن من أسباب تعثر القروض وجود خطأ في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة ويعزى هذا السبب إلى أن البنك قد يقوم بتقييم الضمانات بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية وكذلك بنسبة 10% تم يرجع السبب الرئيسي لتعثر القروض إلى استخدام القرض لغير الغاية التي

منح من أجله كاستعماله في سداد دين شخصي أو شراء أشياء أخرى لا علاقة لها بالمشروع وفي هذه الحالة تمنح البنك قروض بهدف تمويل مشروع أو توسيع المشروع وهذا ماسبب استهلاك القرض وبالتالي يصبح المقترض في حالة إعسار في سداد الدين في حين 6.7% اعتبروا أن تحليل مخاطر الائتمان لايتم بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة حيث نعلم أن عند اتخاذ قرار منح الائتمان يغلب عليه جانب الربح على المخاطرة ، حيث نجد نسبة 3.3% من أفراد العينة أجابوا على تعثر القروض يعود إلى عدم توفر نظام معلومات إداري يمكن مسؤولو الائتمان في البنك من معرفة العملاء المحظور التعامل معهم ، وهذا ما أكدته لجنة بازل على أن تقيم مخاطر الائتمان يعتمد على تقيم العملاء المقترضين ولكن إن كان البنك لا يقوم بالمتابعة السليمة للقرض فإن ذلك قد يشكل سببا من أسباب تعثر القروض وهذا معبر عنه بالنسبة التالية 3.3%.(أنظر الملحق رقم 02)

الجدول رقم(2-17): الإجراءات التي يأخذها البنك بعد وقوع حالة التعثر

الشكل رقم(2-17): الإجراءات التي يأخذها البنك بعد وقوع حالة التعثر

الإجراءات	التكرار	النسبة
استدعاء العميل	9	30.0
إنذار العميل	17	56.7
تذكير فقط	3	10.0
دون إجابة	1	3.3
المجموع	30	100.0

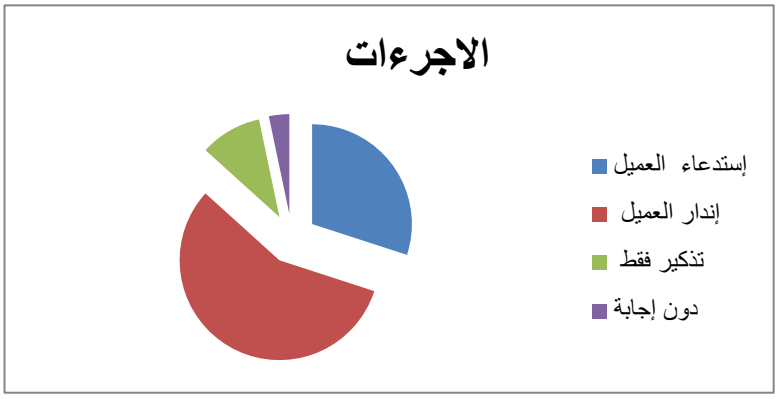

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Excel

من خلال تحليل الإحصائي نلاحظ أن الإجراءات الأولية المتخذة من قبل البنك بعد وقوع حالة تعثر أنه تام إنذار العميل أولا بنسبة 56.7% ثم بنسبة 30% يتم استدعاء العميل وتليه نسبة 10% تذكير فقط وكانت نسبة 3.3%كانوا غير مستجوبين بالنسبة للإجراء.

الشكل رقم (2-18): الطرق المقدمة لمساعدة المقترض المتعثر الذي يرغب في السداد

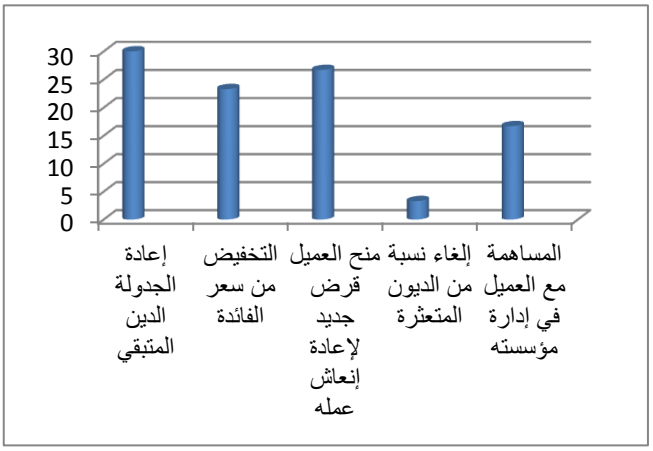

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Excel

من خلال التحليل الإحصائي تبين لنا النتائج الدراسة بنسبة 30% يلجؤن إلى إعادة الجدولة الدين المتبقي للعميل المتعثر الذي يرغب في سداد دينه المستحق كطريقة استرجاع القرض و تليه نسبة 26.7% يقيمون بمنح العميل قرض جيد لإعادة إنعاش عمله أما نسبة 23.3%يعتمدون على تخفيض سعر الفائدة ، وكذلك نسبة 16.7%يعملون على مساهمة مع العميل في إدارة مؤسسته أما نسبة 3.3% تتمثل إلغاء بنسبة القروض المتعثرة.(أنظر الملحق رقم 03)

الشكل رقم(2-19):الإجراءات المتخذة في حالة المقترض المتعثر الذي لا يرغب بالسداد

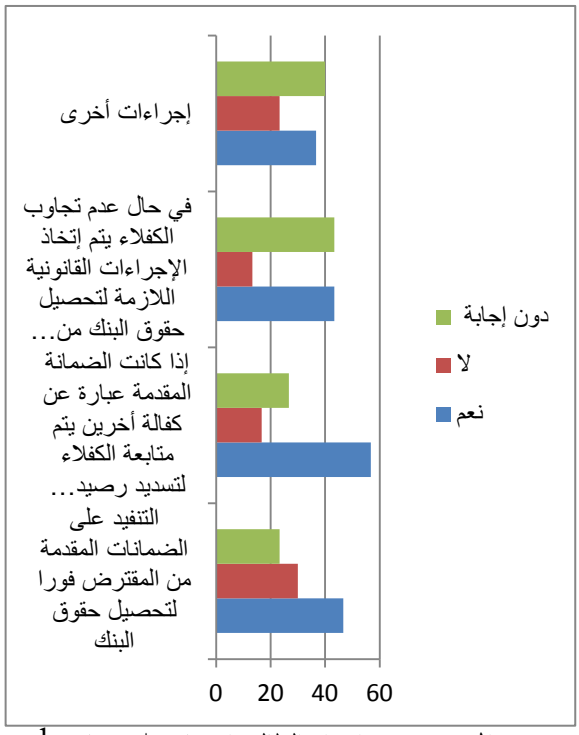

المصدر : من إعداد الطالبة إعتماد على برنامج Excel

من خلال تحليل الإحصائي تبين لنا الإجابات من طرف المستجوبين أن نسبة الكبيرة كانت لي الضمانة المقدمة عبارة عن كفالة التي يتم من خلالها متابعة الكفلاء لتسديد رصيد القرض المستحق على المقترض وتسديد الرصيد المتبقي بإجابة نعم بنسبة 56.7% تقوم على تنفيذ على ضمانات المقدمة من المقترض فور التحصيل حقوق البنك وبنسبة 43.3% في حال عدم تجاوب الكفلاء يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوق البنك من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية على المقترضو الكفلاء، ونسبة 36.7% تتمثل إجراءات أخرى أما بالنسبة لإجابات لقد أظهرت بالشكل التالي بنسبة 30% وتمثل تنفيذ الضمانات المقدمة من المقترض فورا لتحصيل حقوق البنك أما بالنسبة إلى بنسبة 23.3%تمثل في إجراءات أخرى وتليها بنسبة 16.7% تمثل الضمانة المقدمة عبارة عن كفالة آخرين يتم متابعة الكفلاء لتسديد رصيد القرض المستحق على المقترض ، بحيث يتم الضغط عليهم بكافة السبل لتسيد يد الرصيد المتبقي أما بنسبة 13.3%في حال عدم تجاوب الكفلاء يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوق البنك من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية على المقترض و الكفلاء ،أما بالنسبة لإجابات التي كانت دون إجابة بنسبة 43.3% في حال عدم تجاوب الكفلاء يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوق البنك من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية على المقترض والكفلاء ونسبة 40% تمثل إجراءات أخرى وبنسبة 26.7%إذا كانت الضمانة المقدمة عبارة عن كفالة آخرين يتم متابعة الكفلاء لتسديد رصيد القرض المستحق على المقترض حيث يتم تنفيدعلى الضمانات المقدمة من المقترض فورا لتحصيل حقوق البنك.(أنظر الملحق رقم 04)

خامسا: عرض النتائج تتعلق بدرجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب درجة الثقة في القوائم المالية

الجدول(2–20):تتمثل في العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب الثقة في القوائم المالية

درجة الاعتماد على التحليل المالي	الثقة في القوائم المالية				
	دون إجابة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	المجموع
دون إجابة	0	0	4	1	5
لا يعتمد	0	2	0	1	3
منخفض	0	0	5	0	5
متوسط	0	2	5	1	8
مرتفع	0	1	6	2	9
المجموع	0	5	20	5	30

المصدر : من إعداد الطالبة لتحليل نتائج الاستبيان.

- حسب ما تحصلنا من الجدول النتائج التقاطعية وجدنا أن 9% من المستجوبين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة مرتفعة
- حسب درجة الثقة في القوائم المالية ، أما نسبة 6% لهم ثقة مالية متوسطة و 2% لهم هم أيضا درجة الثقة مرتفعة ، وأخيرا بنسبة 1% لهم درجة الثقة في القوائم المالية ضعيفة .

سادسا: عرض النتائج المتعلقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب التحقق من المعلومات المالية

2- الجدول (2-21): تتمثل في العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب التحقق من المعلومات المالية

درجة الاعتماد على التحليل المالي	التحقق من المعلومات المالية			المجموع
	دون إجابة	نأخذها كماهي	تتحقق من صحتها	
دون إجابة	5	0	0	5
لايعتمد	2	0	1	3
منخفض	2	1	2	5
متوسط	4	3	1	8
مرتفع	5	2	2	9
المجموع	18	6	6	30

المصدر :من إعداد الطالبة لتحليل الاستبيان.

نستنتج من النتائج المتحصل عليها بنسبة9% من الذين اعتمدوا على درجة الاعتماد على التحليل المالي ومنها الدين يقومون بتحقق من صحتها ويأخذون المعلومات كماهي بنسبة 2%

المطلب الثاني: عرض النتائج

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى نتائج الدراسة وتفسير النتائج وفقا للفرضيات الموضحة التي تبين لنا من خلال تحليلنا للاستبيان حيث توصلنا النتائج التالية:

فرع الأول: عرض النتائج: وتتلخص في مايلي

أولا: تحديد نتائج المتعلقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب درجة الثقة

نلاحظ من خلال أعلاه الذين بين علاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب درجة الثقة في القوائم المالية أن هناك معامل ارتباط R=0.23مع معامل الارتباط R=0.05 أي أن هناك علاقة ضعيفة بين المتغيرين وتبين لنا كذلك أن درجة المعنوية Sig=0.20 مقارنتها مع Sig=0.05وجود علاقة ضعيفةومنه نستنتج علاقة مرفوضة .

ثانيا: تحليل ومناقشة درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب التحقق من المعلومات المالية

نلاحظ من خلال أعلاه الذين يبن علاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب التحقق من المعلومات المالية أن هناك معامل ارتباط R=0.16 بمقارنته مع معامل الارتباط R=0.05أي هناك علاقة ضعيفة بين المتغيرين و تبين لنا أن درجة المعنوية Sig=0.20مقارنته مع Sig=0.05وجود علاقة ارتباط طردي ضعيف ومنه كذلك نستنتج علاقة مرفوضة.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

نبدأ للاستبيان بالبيانات الخاصة مخاطر الائتمان و القروض المتعثرة الذين شكلوا العينة محل الدراسة وذلك من خلال الجنس وعدد السنوات و مستواهم التعليمي و الوظيفة ومدة تعاملهم مع المؤسسة.

أولا: نتائج تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة

تحليل رقم (1):طبيعة الجنس في عينة الدراسة

أظهرت نتائج الجدول رقم (2-10)أن معظم المتعاملين مع البنك إذا بلغت نسبتهم 60%في حين وجود قلة النساء بلغت نسبتهم 40بالمائة في التعامل مع البنك و يرجع ذلك نظرا لطبيعة توجه الرجال إلى البنوك أكثر من النساء

تحليل رقم (2): لعينة الدراسة حسب متغير عدد السنوات

من خلال نتائج الجدول رقم (2-13)نلاحظ عدد السنوات الأكثر تعامل مع البنك هي الفئة التي تتراوح خبرتهم أقل من 05سنوات بنسبة 53.3% و تفسر هذه النتيجة إلى وجود فئة شبابية معتبرة تتعامل مع البنك و يرجع ذلك القروض النوعية التي يقدمها البنك أما بالنسبة الفئة التي تكون عدد سنوات الخبرة أكبر من 05سنوات وتكون نسبتها 46.7% .

تحليل رقم(3): لعينة الدراسة حسب متغير تحصيل التعليمي

من خلال نتائج الجدول(2-11): نستنتج أن نسبة كبيرة للموظفين لديهم مستوى التعليمي ليسانس مالية حيث قدرت النسبة ب 63.3% وهو ما يفسر ازدياد التحصيل العلمي.

تحليل رقم (4): توزيع لعينة الدراسة حسب متغير جنسية البنك

من خلال نتائج الجدول رقم (2-14): نستنتج أن نسبة كبيرة بحيث قدرت النسبة 100بالمائة وهدا ما يفسر أنه وطني ولكن يتم تعامل في البنك خارجي .

تحليل رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفي العامل في البنك

من خلال نتائج الجدول (2-12): نستنتج أن نسبة كبيرة للموظفين حيث قدرت 100% وهذا مايفسر في تعاملهم في البنك.

تحليل رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المكاني بالنسبة للبنك

من خلال نتائج الجدول(2-15)نستنتج أن مكان التعامل هو "تقرت" بنسبة 100% و هذا ما يفسر على مقر البنك .

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا ، وكان الهدف منه تطبيق ما توصلنا له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي ، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

بعد قيامنا بدراسة إستبيانية حول مخاطر الائتمان و القروض المتعثرة لمعرفة كيف يتجنب البنك مخاطر الائتمان في أحد الوكالات البنكية توصلنا إلى أن البنك يعتمد في دراسة على التحليل المالي أو التقليل من المخاطر لحد من الوقوع في حالة التعثر ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSSوEXSLللتقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

الخاتمة

ملخص الدراسة:

تمثلت إشكالية هذا البحث في موضوع بالغ الأهمية في المجال المصرفي فقد تمت محاولة كيفية إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية ، حيث قمنا بإتمام كل الخطوات التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري في عملية إدارة المخاطر وعدم الوقوع في الخطر.

نتائج الدراسة المتوصل إليها: من خلال هذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور كيفية تقيم المخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة في البنوك التجارية ، حيث تطرقنا لدراسة بنك من بنوك التجارية العاملة في تقرت ، وتم معالجة الموضوع من خلال فصلين باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، أدوات الإحصاء الوصفي وبرنامج EXCEL2007لمعالجة الجداول.

ولكي تجيب على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة في مستهل الوصول استخدمنا أسلوب الاستبيان الذي شمل الموظفين في البنك الخارجي الجزائري بتقرت ، حيث توصلت الدراسة إلى مايلي :

1/**النتائج النظرية**: وتتلخص فيما يلي:

- ✓ تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر الأخطار التي تتعرض لها البنوك وذلك لأنها مرتبطة بنشاطه الرئيسي وهو منح الائتمان فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الإقراض بدرجة الأولى من قبل المصارف و السلطات الرقابية
- ✓ إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض ، مع عدم الالتزام بالضوابط ماهو متعلق بالبنك ومنها ماهو متعلق بالعميل ومنها هو راجع إلى الظروف العامة .
- ✓ القروض المتعثرة تبقى الخطر الأول للبنك الذي له الأولوية في عمله

2/**النتائج التطبيقية** : وتتلخص في مايلي

- ✓ لايوجد ارتباط ذادلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة .
- ✓ ضرورة الاتصال المستمر للبنك وهذا التوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقديم المساعدة.
- ✓ القيام بإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك وان تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان و الحرص على إنشاء إدارة للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية كجزء من إدارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان .
- ✓ ضرورة وجود تكامل بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الإحصائي لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقيم مخاطر الائتمان .

نتائج اختبار الفرضيات

وعليه حاولنا من خلال هذا الموضوع معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى اعتماد البنوك التجارية إدارة مخاطر الائتمان لحد من الوقوع في القروض المتعثرة لهذا تقوم على أساس التحليل المالي لتسير القروض و التطرق إلى أهم النسب التي تستخدمها لتقيم هذا المخطر حيث تم معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وأدوات الإحصاء EXCEL2007،وبرنامج SPSS21،ومن خلال تم عرضه في سياق الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها و التي وضعت كإجابة مؤقتة كما يلي:

- **الفرضية الأولى**: المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية .

عندما يقوم البنك بنشاطه الرئيسي إلا وهو منح القروض ، وهذا لا يعني أن البنك يضع نفسه فيه ، وهي نوع من أنواع المخاطر و التي تركز على ركن الخسارة و المستقبل ،حيث ينشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها،سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض +الفوائد) وفي توقيتات السداد و هذا ما يسمى مخاطر القروض البنكية وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى**.

- **الفرضية الثانية**: العوامل المؤثرة في القرار الإئتمانية يرتبط بعضها بالعميل و البعض يرتبط بالبنك و البعض الأخر يرتبط بالتسهيل الإئتماني نفسه؛

من خلال دراستنا الاستبيان تبين لنا من إجابات المستجوبين على أن أسئلة الاستبيان أفادت بأن مسؤولو الإئتمان في البنك التجاري لوكالة تقرت يعتمدون على المعلومات الخاصة بالعميل و إتخاذ القرار الإئتماني وهدا ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية**.

- **الفرضية الثالثة**: مشكلة القروض المتعثرة لا يمثل ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية

إن تحرير الخدمات المالية، وتنويع الأنشطة المصرفية وغيرها جعل من المصارف التجارية عرضة للمخاطر من أهمها ظاهرة تعثر القروض،كما أن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولةساهموبشكلكبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها .وفي الأخير توصلنا إلى **عدم إثبات الفرضية**.

التوصيات : في ضوء ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج ، فإننا نقترح التوصيات التالية:

- ✓ محاولة القليل من المخاطر الائتمانية ؛
- ✓ ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند منح قرار الائتمان ، وأن يكون القرار على الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- ✓ ضرورة التعاون بين البنوك في منح القروض الضخمة وذلك توزيعا للمخاطر ؛

- ✓ ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب كما ونوعا، لزيادة مستوى تأهيل العاملين بالبنك وخصوصا في مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل و توفير البرامج الأنظمة المتطورة؛
- ✓ وجوب التزام البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمان و العمل على استحداث إدارة للمخاطر البنكية من ذوي الخبرة و الاختصاص ؛

آفاق الدراسة: تناولت الدراسة إشكالية إلى ما مدى يمكن تسيير وإدارة المخاطر الإئتمانية أن تحد من وقوع البنوك التجارية في حالات التعثر؟ ، فقد حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة باستخدام الأسلوب الاستبيان ، إضافة إلى استخدام مجموعة من الأدوات المساعدة في تشخيص المشكل كما أن الدراسة الإستبيانية اقتصرت على البحث في إمكانية وجود حلول وطرق حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية و لهذا فقد أخدنا جميع العاملين لدى البنك حسب معايير و الأهداف المسطرة لهذه الدراسة وقد اهتمت هذه الدراسة بإبراز جوانب عدة حول كيفية تقيم المخاطر الائتمانية وتقليل من القروض المتعثرة ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تقوم بإثراء معارفنا التي نتمكن من إلمامنا بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة ، وهذه بعض النقاط التي نراها جديرة لتكون **آفاق بحث جديد:**

- ✓ متطلبات تأهيل البنوك التجارية .
- ✓ دور فلسفة ثقافة المخاطر في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح في البنوك التجارية .
- ✓ تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في إدارة القروض المتعثرة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

كتب:

1-أ.وليد العايب ، أ.لحلو بوخاري، اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية ، الطبعة الأولى1434هـ/2013م، دار النشر و الطباعة مكتبة حسن العصرية ، بيروت .

2- جميل سالم الزيدانين السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للنشر ، الأردن.

3-عبد المعطي رضي ارشيد ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ، سنة 1999 .

4-زياد رمضان ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة السادسة،سنة1997.

5-طارق الله خان ، حبيب أحمد ، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، السعودية ، سنة2003.

6-عبد الحليم كراجة، ياسر السلحراف،على رباعية، موسى مطر ، الإدارة التحليل المالي ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية، السنة 2002

7-منير إبراهيمي هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، سنة1999.

8-عبد الغفار حنفي، عبد السلام ، أبو قحف ، الإدارة الحديثة في المصارف التجارية ، الدار الجامعية ، مصر 2004.

9-فريد راغب النجار، إدارةالائتمان و القروض المصرفية المعثرة ، مخاطر البنوك في القرن الحادي العشرين ، مؤسسة شباب الجامعة، 2000

الرسائل والأطروحات:

بحوث وأوراق علمية:

1-أبيش بلال ، إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، مذكرة ماستر ، سنة 2015.
2- إيمانانجروا، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي السوري)، "مذكرة ماجستير، جامعة شرين،سوريا ، 2006-2007.

3-بوستة رميصاء ، أثر التقيد بكفاية رأس المال على الحد من القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة عينة من البنوك العربية خلال (2006-2010)،مذكرةماستر ،جامعة قاصدي مرباح ،سنة 2012.

4-حابس إيمان ، دور التحليل المالي في منح القروض ، دراسة حالية البنك الوطني الجزائري ، وكالةورقلة ، استكمال مذكرة ماستر ، سنة2011

5-زاوي سعيدة ، أدوات التحليل المالي ودورها في تقيم مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة إستبيانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة ، سنة 2013/2012

6-الظاهر مقيد وآخرون ، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة النجاح الوطنية ، المجلد21(2)،2008.

7-عمار اكرم عمر الطويل ، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة ، مذكرة ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، سنة2008

8-هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، ماجستير ، جامعة الجزائر03، 2012..

9- ميرفت علي ابو كمال ، الادارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفق المعاييير الدولية ، "بازل 2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بفلسطين .

10-حفيان جهاد ادارة المخاطر الائمانية في البنوك التجارية ،دراسة الاستبيانية في مجموع البنود التجارية العاملة بولاية ورقلة

11- هبلة حفيظة ، ادارة مخاطر القروض في البنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بورقلة

مقالات ومجالات:

1-عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي مداخلة حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة2009.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1-Donald I. Altman (1968), Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, the journal of finance.

قائمة الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01 :

الجدول رقم(2-3): درجة الإعتماد على العناصر عند اتخاذ القرار الائتماني

الرقم	العبارة	مقياس	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفظة	دون إجابة
1	شخصية العميل وقدرته على إدارة النشاط	التكرار	16	7	7	0	0
		النسبة	53.3	23.3	23.3	0	0
2	تاريخ التعامل معامل مع المقترض	التكرار	17	6	6	0	1
		النسبة	56.7	20.0	20.0	0	3.3
3	الغرض من طلب القرض	التكرار	17	6	6	0	1
		النسبة	56.7	20.0	20.0	0	3.3
4	مدة القرض ، وتاريخ السداد	النسبة	17	6	6	0	1
		التكرار	56.7	20.0	20.0	0	3.3
5	مصدر السداد	التكرار	11	9	8	1	1
		النسبة	36.7	30.0	26.7	3.3	3.3
6	طريقة السداد المتبعة	التكرار	9	10	7	3	1
		النسبة	30.0	33.3	23.3	10.0	3.3
7	نوع القرض المطلوب ومدى توافقه مع السياسة العامة للإقراض في البنك	التكرار	10	6	10	3	1
		النسبة	33.3	20.0	33.3	10.0	3.3
8	مبلغ القرض	التكرار	13	5	6	4	2
		النسبة	43.3	16.7	20.0	13.3	6.7
9	الضمانات المقدمة من طرف العميل	التكرار	12	7	7	4	0
		النسبة	40.0	23.3	23.3	13.3	0
10	قطاع النشاط الذي يعمل فيه العميل	التكرار	9	5	9	4	3
		النسبة	30.0	16.7	30.0	13.3	10.0
11	معلومات عن التسهيلات	التكرار	4	4	6	12	4
		النسبة	13.3	13.3	20.0	40.0	13.3
12	نوعية المنتج أو الخدمة التي يرغب العميل بتقديمها من خلال طلب القرض	التكرار	3	4	7	8	8
		النسبة	10.0	13.3	23.3	26.7	26.7
13	حجم الطلب على المنتج أو الخدمة	التكرار	1	5	6	9	9
		النسبة	3.3	16.7	20.0	30.0	30.0
14	نوعية الزبائن وعددهم وقيما إذا	التكرار	5	1	2	6	16

	كانوا دائمين أو مؤقتين	النسبة	16.7	3.3	6.7	20.0	53.3
15	المركز التنافسي للمؤسسة المقترضة وأثره على الطلب المتوقع	التكرار	1	5	5	2	17
		النسبة	3.3	16.7	16.7	6.7	56.7
16	طبيعة ونوعية موردي العميل المؤسسة المقترضة ووضعية أراء الموردين الحالين	التكرار	3	5	4	4	14
		النسبة	10.0	16.7	13.3	13.3	46.7
17	قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل الفرض و الفائدة	التكرار	6	5	2	13	4
		النسبة	20.0	16.7	6.7	43.3	13.3
18	المشاكل التي يواجهها العميل في نشاطه	التكرار	1	6	8	13	2
		النسبة	3.3	20.0	26.7	43.3	6.7
19	تأثير القوانين و التشريعات على نشاط العميل	التكرار	0	8	5	9	8
		النسبة	0	26.7	16.7	30.0	26.7
20	استشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في السابق	التكرار	4	5	0	1	20
		النسبة	13.3	16.7	0	3.3	66.7

الملحق رقم 02:

الجدول رقم(2–16): أسباب تعثر القروض

	التكرار	النسبة
عدم وجود سياسات إقراضية سليمة وواضحة لدى البنك	3	10.0
عدم قيام قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه	10	33.3
عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منه من خلال الزيارة الميدانية	7	23.3
وجود خطأ في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة	3	10.0
عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث العائد و المخاطرة	2	6.7
عدم توفر نظام معلومات إدارية مناسب يستطيع من خلاله المحلل الائتماني التعرف على العملاء المحظور التعامل معهم	1	3.3
عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض و المشروع .	1	3.3
استخدام القرض لغير الغاية التي منح من أجلة كاستعماله في سداد دين شخصي أو شراء أشياء أخرى لا علاقة لها بالمشروع	3	10.0
المجموع	30	100.0

الملحق رقم 03:

الجدول رقم 2-18: الطرق المقدمة لمساعدة المقترض المتعثر الذي يرغب في السداد

العبارة	التكرار	النسبة
إعادة جدولة الدين المتبقي	9	30.0
التخفيض من سعر الفائدة	7	23.3
منح العميل قرض جديد لإعادة إنعاش عمله	8	26.7
إلغاء نسبة من الديون المتعثرة	1	3.3
المساهمة مع العميل في إدارة مؤسسته	5	16.7
إدارة مؤسسة العميل بشكل كامل	0	0
طرق أخرى	0	0
المجموع	30	100.0

الملحق رقم 04:

الجدول رقم 2-19: الإجراءات المتخذة في حالة المقترض المتعثر الذي لا يرغب بالسداد

العبارة		التكرار	النسبة
التنفيذعلى الضمانات المقدمة من المقترض فورا لتحصيل حقوق البنك	نعم	14	46.7
	لا	9	30.0
	دون إجابة	7	23.3
إذا كانت الضمانة المقدمة عبارة عن كفالةأخرين يتم متابعة الكفلاء لتسديد رصيد القرض المستحق على المقترض ، بحيث يتم الضغط عليهم بكافة السبل لتسديد الرصيد المتبقي	نعم	17	56.7
	لا	5	16.7
	دون إجابة	8	26.7
في حال عدم تجاوب الكفلاء يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوق البنك من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية على المقترض والكفلاء	نعم	13	43.3
	لا	4	13.3
	دون إجابة	13	43.3
إجراءات أخرى	نعم	11	36.7
	لا	7	23.3
	دون إجابة	12	40.0
المجموع		30	100.0

الملحق رقم 05:الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة قسم علوم الإقتصادية

استبيان

يأتي هذا الاستبيان في إطار التحضير لمذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك والذي نهدف من خلاله إلى دراسة ومعرفة دور إدارة المخاطر الائتمانية وتأثيرها من الحد من القروض المتعثرة . وباعتباركم معنيون بموضوع الدراسة ، نرجو منكم التفضل بالمساهمة في هده الدراسة فإجابة على الأسئلة استبيان . علما إن البيانات الواردة في الاستمارة هي لأغراض البحث فقط وسيتم معالجتها بسرية تامة ، وشكرا لكم مسبقا .

الرجاء وضع اشارة (×)في الخانة المناسبة

أولا: أسئلة تتعلق بإدارة مخاطر الائتمان :

1- ماهية صور المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك؟

مخاطر متعلقة بالمقترض ☐

مخاطر متعلقة بالمشروع المطلوب تمويله ☐

مخاطر خاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض ☐

مخاطر متعلقة بالظروف العامة (الظروف السياسية ، الظروف الاقتصادية ، الظروف الاجتماعية وغيرها.....) ☐

مخاطر ناشئة عن أخطاء البنك ☐

مخاطر ناجمة عن أنشطة الغير ☐

مخاطر أخرى ،

حدد.....

.....

2- مامدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني ؟

العبارة	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	دون إجابة
1- شخصية العميل وقدرته على ادارةالنشاط					
2- تاريخ التعامل مع المقترض					
3- الغرض من طلب القرض					
4- مدة القرض وتاريخ السداد					
5- مصدر السداد					
6- طريقة السداد المتبعة					
7- نوع القرض المطلوب ومدى توافقه مع السياسة العامة للإقراض في البنك					
8- مبلغ القرض					
9- الضمانات المقدمة من طرف العميل المقترض					
10- قطاع النشاط الذي يعمل فيه العميل					
11- معلومات عن التسهيلات الائتمانية في البنوك الأخرى					
12- نوعية المنتج أو الخدمة التي يرغب العميل بتقديمها من خلال طلب القرض					
13- حجم الطلب على المنتج أو الخدمة					
14- نوعية الزبائن وعددهم وفيما إذا كانوا دائمين أو مؤقتين					
15- المركز التنافسي للمؤسسة المقترضة وأثره على الطلب المتوقع					
16- طبيعة ونوعية موردي العميل (المؤسسة المقترضة)ووضعيته إزاء الموردين الحاليين					
17-قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض والفائدة					
18- المشاكل التي يواجهها العميل في نشاطه					
19- تأثير القوانين والتشريعات على النشاط العميل					
20- استشارة من مركزية المخاطر حول وضعية العميل في السابق					

3- ماهية مصادر معلومات المحلل الائتماني عن المؤسسة طالبة القرض (العميل)؟(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- العميل المقترض نفسه ☐
- الوثائق ☐
- الزيارة الميدانية للمؤسسة ☐
- التحقق الخارجي ☐
- الموردين ☐
- العملاء ☐
- المنافسون ☐
- مركزية المخاطر ☐
- مركزية عوارض الدفع ☐

ثانيا: أسئلة تتعلق بالمعلومات المالية للعميل طالب الائتمان :

1- هل يشترط وان تكون المعلومات مدققة من طرف محافظ الحسابات ؟ نعم ☐ لا ☐

2- ماهية درجة الثقة في القوائم المالية ؟ ثقة ضعيفة ☐ ثقة متوسطة ☐ ثقة مرتفعة ☐ دون إجابة ☐

3- هل تأخذون المعلومات المالية في القوائم المالية كما هي او تقومون من التحقق من صحتها ؟

ناخدها كماهي ☐ نتحقق من صحتها ☐ دون إجابة ☐

4- ماهية درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني ؟

لايعتمد ☐ اعتماد منخفض ☐ اعتماد متوسط ☐ اعتماد مرتفع ☐ دون اجابة ☐

5- ماهية النسب التي تعتمدون عليها في اجراء عملية التحليل المالي؟

نسب السيولة ☐ نسب النشاط ☐ نسب الربحية ☐ نسب المديونية ☐ نسب السوق ☐
نسب توازن الهيكل التمويلي ☐ نسب المر دودية ☐ دون إجابة ☐

6- في حال عدم طلبكم لمعلومات مالية ماسبب ذلك ؟

لأن المعلومات متوفرة ☐ لأن المعلومات غير دقيقة ☐ لعدم قدرة موظف الائتمان على إجراء التحليل المالي ☐
أسباب أخرى، اذكرها.....

ثالثا: خصائص العينةالديموغرافية:

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- الشهادة(المؤهل).....

3- الوظيفة: مدير ☐ نائب مدير ☐ موظف ☐

4- الخبرة العملية (عدد السنوات): .....

5-جنسية البنك:.....

6- المكان (الولاية):.....

رابعا: اسئلةتتعلق بإدارة التعثر المصرفي:

1- ماهية أسباب تعثر القروض؟

عدم وجود سياسات افتراضية سليمة وواضحة لدى البنك ☐

عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه ☐

عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارة الميدانية ☐

وجود خطا في تقدير الضمانات المقدمة للتسهيلات الممنوحة ☐

عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث العائد والمخاطرة ☐

عدم توفر نظام معلومات إدارية مناسب يستطيع من خلاله المحلل الإئتماني التعرف على العملاء المحظور التعامل معهم ☐

عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض و المشروع ☐

استخدام القرض لغير الغاية التي منح من اجله كاستعماله في سداد دين شخصي او شراء اشياء اخرى لا علاقة لها بالمشروع ☐

ضعف القدرات الإدارية للمقرض

أسباب أخرى ، حدد.....

2- ماهية أولى الإجراءات التي يأخذها البنك بعد وقوع حالة التعثر؟

استدعاء العميل ☐

إنذار العميل ☐

تذكيرة فقط ☐

دون إجابة ☐

3- اذا كان المقترض عسير يرغب في السداد ، ماهية الطرق التي يتم تقديمها لمساعدة المقترض في البحث حسب حالة العسر

إعادة جدولة الدين المتنقي ☐

التخفيض من سعر الفائدة ☐

منح العميل قرض جديدلاعادة إنعاش عمله ☐

إلغاء نسبة من الديون المتعثرة ☐

المساهمة مع العميل في إدارة مؤسسته ☐

إدارة مؤسسة العميل بشكل كامل ☐

طرق اخرى ، اذكرها.....

4- اذا كان المقترض المتعثر لا يرغب في السداد ، في حالة العسر ماهي الإجراءات التي تتخذ؟

ـ التنفيد على الضمانات المقدمة من المقترض فورا لتحصيل حقوق البنك نعم ☐ لا ☐ دون إجابة ☐

ـ اذا كان الضمان المقدم عبارة عن كفالة آخرين ، يتم متابعة الكفلاء لتسديد رصيد القرض المستحق على المقترض بحيث يتم الضغط عليهم بكافة السبل لتسديد الرصيد المتبقي نعم ☐ لا ☐ دون إجابة ☐

ـ في حال عدم تجاوب الكفلاء يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوق البنك من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية على المقترض والكفلاء نعم ☐ لا ☐ دون إجابة ☐

ـ إجراءات أخرى نعم ☐ لا ☐ دون إجابة ☐

في حالة الإجابة بنعم ،
اذكرها.....
.....

قائمة لجنةالأساتذة المحكمين

الرقم	إسم ولقب الأساتذة	الرتبة
01	بوضياف عبد الباقي	أستاذ محاضر
02	بوخلالة سيهام	أستاذ محاضر

الملحق رقم 06: العلاقة بين درجة الاعتماد على تحليل المال في اتخاد القرار الائتماني حسب الثقة في القوائم المالية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.239[a]	.057	.023	1.21548	.057	1.692

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			Durbin-Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	1[a]	28	.204	1.898

الملحق رقم 07: العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ الائتماني حسب التحقق من المعلومات المالية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.165[a]	.027	-.007-	1.23443	.027	.787

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			Durbin-Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	1[a]	28	.382	1.979

الفهرس

الفهرس:

الإهداء I
الشكر II
قائمةالمحتويات : III
توطئة: ..... ب
تمهيد: 2

الفصل الأول : ماهية ادارة المخاطر الائتمانية و تأثيرها على القروض المتعثرة

المبحثالأول: الادبيات النظرية 3
المطلب الأول: أساسيات المخاطرالائتمانية 3
الفرع الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية 3
الفرعالثاني: صور المخاطر الائتمانية 3
الفرع الثالث: معايير منح الإئتمان والعوامل المؤثرة في القرار الإئتماني 4
الفرع الرابع : لجنة بازل ومناهج قياس مخاطرالإئتمان: 10
المطلب الثاني: ماهية القروض المتعثرة 12
الفرع الأول: مفاهيم المختلفة للتعثر المصرفي 12
الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض 12
الفرع الثاني: مؤشر التي تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك 14
الفرعالثالث :مراحل تعثر القروض 15
المطلب الثالث: آليات وأساليب معالجة القروض المتعثرة 16
الفرع الأول: المعالجةا لمصرفية للقروض المتعثرة 16
الفرع الثاني:إستراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة 18
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع 18
المطلب الأول: دراسات بالغة العربية 18
المطلب الثاني: دراسة بالغة الأجنبية 20
المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة: 21
خلاصة الفصل 22

الفصل الثاني : لادارة مخاطر الائتمان و القروض المتعثرة في البنك الخارجي

الفهرس

تمهيد 24

المبحث الأول: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة المطلب الأول :الطريقة والأدوات 25

الفرع الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة 25

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة..... 25

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة..... 26

الفرعالرابع: تلخيص معطيات الدراسة..... 27

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسةالميدانية..... 27

الفرعالأول: ثباتأداةالدراسة 27

المطلب الثالث: الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة..... 27

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات 28

المطلب الأول: عرض النتائج الدراسة 28

المطلب الثاني: عرض النتائج..... 38

فرع الأول: عرض النتائج:..... 38

الفرع الثاني: مناقشةالنتائج..... 39

خلاصة الفصل 40

ملخص الدراسة:..... 42

قائمة المراجع 46

الملاحق..... 49

الفهرس: 60